

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/45
10 January 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية

في أي جزء من العالم

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، أعده السيد باولو سيرجيو بنهيرو،

المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار اللجنة ١٥/٢٠٠١

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤		خلاصة
٦	٢- ١	 مقدمة
٦	١٦- ٣	 أولاً - أنشطة المقرر الخاص
٦	١٢- ٣	 ألف - بعثة تقصي الحقائق
٩	١٦-١٣	 باء - الأنشطة الأخرى
١٠	٩٤-١٧	 ثانياً - التطورات المتصلة بحقوق الإنسان
١٠	٢٣-١٩	 ألف - أنشطة اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان
١٢	٨٧-٢٤	 باء - الحقوق المدنية والسياسية
١٢	٢٩-٢٤	 ١ - حرية العمل السياسي
١٤	٣٣-٣٠	 ٢ - حرية التعبير والإعلام
١٥	٤٧-٣٤	 ٣ - السجناء السياسيون
١٩	٦٣-٤٨	 ٤ - أوضاع السجون
٢٣	٦٩-٦٤	 ٥ - حرية الدين
٢٥	٧٨-٧٠	 ٦ - السخرة
٢٧	٩٤-٧٩	 جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٧	٩١-٧٩	 ١ - التعليم العالي
٣١	٩٤-٩٢	 ٢ - فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣٢	١١٣- ٩٥ مسائل أخرى
٣٢	٩٧- ٩٥ ألف- عمليات وقف إطلاق النار
٣٤	١٠١- ٩٨ باء- اللاجئين والمشردون داخليا
٣٥	١٠٢ جيم- الجنود الأطفال
٣٥	١٠٧-١٠٣ دال- العنف ضد المرأة
٣٦	١١٣-١٠٨ هاء- المعونة الإنسانية
٣٨	١١٥-١١٤ رابعا- ملاحظات ختامية
<u>المرفقات</u>	
٤٢	 الأول- برنامج بعثة المقرر الخاص لتقص الحقائق
٤٦	 الثاني- الحالات الإنسانية
٤٨	 الثالث- الأشخاص الذين أفادت التقارير بأنه حكم عليهم بالسجن بتهمة إبلاغ الأمم المتحدة بمعلومات تتصل بحقوق الإنسان أو محاولة إبلاغها أو الإعراب عن نية إبلاغها أو الاشتباه في أنهم أبلغوها بهذه المعلومات
٥٠	 الرابع- قائمة بأسماء الأشخاص الذين أجرى المقرر الخاص مقابلة معهم أثناء زيارته للاشيو وماندالاي

خلاصة

أنشأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٨/١٩٩٢ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومددت هذه الولاية مؤخراً في القرار ١٥/٢٠٠١ (الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقره ٢٠٠١/٢٠٠١). وقد طلبت اللجنة في قرارها إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين. وبناءً على ذلك، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقّتا إلى الجمعية العامة (A/56/312). والتقرير الحالي يستند إلى النتائج التي أسفرت عنها البعثة الأولى لتقصي الحقائق التي قام بها إلى ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وإلى المعلومات التي تلقاها لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ويجب أن يقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

ويرحب المقرر الخاص بعدد من المبادرات الإيجابية التي تتناول بعض شواغل اللجنة في مجال حقوق الإنسان والتي تقوم بها حكومة ميانمار منذ بدء اتصالات تعزيز الثقة الجارية مع داو أونغ سان سو كوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ميانمار. وتشمل هذه المبادرات عمل اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان؛ ونشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في أوساط الشرطة وموظفي الدولة؛ وإطلاق سراح المحتجزين السياسيين، بمن فيهم أعضاء البرلمان المنتخبون؛ وإعادة فتح مكاتب الأحزاب السياسية الشرعية؛ والاهتمام بالأوضاع في السجون ومواصلة عملية الرصد والتعاون الدولية في هذا المجال؛ والجهود الهادفة إلى معالجة مشكلة العمل القسري والتعاون في هذا الشأن مع منظمة العمل الدولية؛ وإقامة السلام والقيام بأعمال إنمائية في مناطق الحدود من خلال عقد اتفاقات لوقف النار مع الجماعات المسلحة؛ والعمل على إصلاح التعليم العالي؛ ومكافحة انتشار فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

والمقرر الخاص، فيما يرحب بالتطورات سالفة الذكر، يدرك أن التقدم المحرز تقدم هش بالنظر إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار تحدث في سياق عاملين مترابطين ومتداخلين هما: عمليات التمرد القديمة العهد، الإثنية منها أو غير الإثنية، وقمع حركة الديمقراطية الناشئة من جديد منذ عام ١٩٩٨. وتفيد التقارير بأنه لا تزال تحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في البلد، وبخاصة في مناطق النزاع بين الجيش والجماعات المسلحة، ولكن على نطاق مختلف عما كان عليه الحال في السابق؛ ولا يزال يتعين على المقرر الخاص أن يقيم هذا الوضع في سياق متغير نشأ في البلد ويتميز بحدوث عمليات وقف لإطلاق النار وبانفتاح الحكومة تدريجياً على العالم الخارجي. ويتمثل التحدي الآن، إلى جانب الدعوة إلى مزيد من الوعي الدولي لنواحي الخلل، في كيفية تشجيع عملية بناء الثقة من دون تجاهل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والسعي إلى القضاء على هذه الانتهاكات من خلال التغيير.

وبشكل عملي، يدعو التقرير إلى اتخاذ خطوات أجزاً لدفع العملية الحالية إلى الأمام، وينبغي أن يشمل ذلك على سبيل الأولوية، الخطوات التالية في المجالات التي يعالجها التقرير:

(أ) تعزيز قدرة البلد في مجال حقوق الإنسان إلى حد يتناسب مع الحاجة إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها وإلى مساءلة من يرتكبها من وكلاء الدولة؛

(ب) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين بشكل كامل وبدون شروط؛

(ج) توسيع الحيز الذي يمكن أن يعمل فيه كل من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمجموعات الإثنية توسيعاً كبيراً بإيجاد ظروف غير تمييزية لممارسة الحريات السياسية الأساسية؛

(د) تطبيق المعايير الدنيا لمعاملة السجناء على قدم المساواة، والاهتمام، في الوقت ذاته، بالفئات الضعيفة من السجناء كالمرضى والمسنين والأحداث والنساء، ولا سيما النساء اللواتي لديهن أطفال والنساء الحوامل؛

(هـ) تخصيص المزيد من الموارد لإصلاح قطاع التعليم، ولا سيما التعليم الجامعي، وتوجيه الاستثمارات توجيهها أفضل لمعالجة المشاكل الحرجة، كتدريب المدرسين وتعزيز القاعدة المادية للجامعات والمعاهد على قدم المساواة؛

(و) القيام بتعبئة ودعوة واسعة القاعدة لاتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية لمكافحة فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ودمج هذا العمل في حملة وطنية شاملة ومستدامة تقودها أعلى مستويات السلطة وتدعمها مساعدة دولية مناسبة؛

(ز) توسيع بؤرة تركيز جهود مكافحة العنف ضد المرأة لتشمل العنف في المجتمع، وبخاصة في مناطق النزاع بين الجيش والجماعات المسلحة، حيث تمارس أخطر أشكال العنف ضد المرأة، كما تفيد التقارير؛

(ح) استخدام أقصى درجة من ضبط النفس في الأنشطة العسكرية فيما يتصل بتطبيق القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والسجناء، والنظر في طرق بديلة لحل الخلافات، وذلك مثلاً من خلال الحوار السياسي القائم على المراعاة المتبادلة لحقوق جميع أطراف النزاع: الحكومة، وقواتها المسلحة، وجماعات المعارضة المسلحة؛

(ط) معالجة الوضع الإنساني معاملة أكفأ، والتزام الحكومة جنباً إلى جنب مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في تخطيط المساعدة الإنسانية الدولية وإدارتها.

ويخلص التقرير إلى أن الوقت قد حان لتشريع حكومة ميانمار في حوار موضوعي مع زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وجميع الأحزاب السياسية والقوميات الإثنية الأخرى، لأنه لا يمكن المحافظة على السلم والمصالحة الوطنية وتدعيمهما وإقامة الديمقراطية من جديد إلا من خلال عملية يشارك فيها الجميع وتنطوي على مساءلة وتتسم بالشفافية.

مقدمة

١- أنشأت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٥٨/١٩٩٢ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٩ ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومددت هذه الولاية مؤخرا في قرارها ١٥/٢٠٠١ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره ٢٥١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١). وتقتضي الولاية من المقرر الخاص إقامة اتصالات مباشرة مع حكومة ميانمار وشعبها، بما في ذلك الزعماء السياسيون المحرومون من حريتهم، وأسرههم ومحاموهم، لبحث حالة حقوق الإنسان في ميانمار وتتبع أي تقدم يحرز من أجل نقل السلطة إلى حكومة مدنية، ووضع دستور جديد، ورفع القيود عن الحريات الشخصية، وإعادة حقوق الإنسان إلى أصحابها في ميانمار.

٢- وطلبت اللجنة في قرارها ١٥/٢٠٠١ إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين، وأن يتوخى منظورا يراعي الجنس عند التماس المعلومات وتحليلها (الفقرة ٧). وبناء عليه، قدم المقرر الخاص تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة (A/56/312). ويستند التقرير الحالي على النتائج التي أسفرت عنها أول بعثة لتقصي الحقائق قام بها إلى ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وإلى المعلومات التي تلقاها لغاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ويجب أن يقرأ بالاقتران مع تقريره المؤقت.

أولا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - بعثة تقصي الحقائق

١- المنهجية

٣- يرى المقرر الخاص أن من المستحيل التصدي في ذات الوقت لجميع قضايا ومشاكل حقوق الإنسان في ميانمار. وعليه، فقد انتقى لبعثته الأولى لتقصي الحقائق القضايا التي لها أولوية بالنسبة لولايته والتي يمكن توثيقها بسهولة (بالنظر إلى وقت الزيارة المحدود) وبما يتيح الإبقاء على الحوار وتعزيز الثقة مع الحكومة والقيام بعملية مشاور وشراكة مع بقية الجهات المعنية. وأخذ أيضا في الاعتبار مجالات الاهتمام التي تدركها الحكومة بالفعل والتي تعتبر من بين أولوياتها ويمكن، بالتالي، معالجتها بروح من التعاون. وفي الوقت ذاته، سعى المقرر الخاص إلى إلقاء الضوء على القضايا التي تهم غالبية السكان والتي تتصف بطابع المشاكل الهيكلية الطويلة الأجل. وهكذا ركز على إنشاء إطار أولي من التعاون والحوار، فزار السجون ومعسكرات العمل، وأجرى مقابلات على انفراد مع المحتجزين السياسيين

وغيرهم بادئا بتقييم الأوضاع الأمنية الأساسية وممارسة الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، وكذلك الحق الأساسي في الصحة والتعليم.

٤- ويسلم المقرر الخاص بالحاجة الملحة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على جبهات عديدة. بيد أنه يرى، بالنظر إلى الموارد المحدودة المخصصة لولايته، ورغم الحاجة إلى تلبية الحاجات الملحة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومصالحهم الفضلى، أنه لكي يكون لولايته أثر إيجابي، فإنها تقتضي نهجا طويل الأجل بحيث تركز كل بعثة على قضايا مختارة يتم تفصيلها وتوثيقها. ويصار في كل زيارة جديدة إلى استيفاء القضايا التي تم تناولها سابقا وإلى التصدي لقضايا جديدة، مما يتيح ما يكفي من الوقت لتقييمها التقييم الصحيح، سواء من حيث نطاق المشكلة أو من حيث نوعية التوثيق.

٥- وأحد المتطلبات الأساسية لهذه الولاية هو التشاور والحوار مع الحكومة والأحزاب السياسية، بما في ذلك أحزاب القوميات الإثنية، والمجتمع عامة. وهذا ما شرع فيه المقرر الخاص من أجل إقامة شراكة بناءة مع جميع الجهات التي تطمح، داخل ميانمار وخارجها على السواء، إلى الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخير الشعب في البلد.

٦- وفيما يتعلق بحماية الشهود ومصادر المعلومات، حصل المقرر الخاص من الحكومة على ضمانات خطية قبل البعثة وكذلك ضمانات متكررة أثناء البعثة بأنه لن يتم إخضاع أحد للضغط أو للترهيب أو للعنف قبل البعثة أو أثناءها أو بعدها. وإلى جانب هذه الضمانات، اتبع المقرر الخاص نهجا غير مباشر يقضي بالتماس المعلومات من مصادر غير ضعيفة ولكن حسنة الاطلاع في البلد، مثل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المعونة والدبلوماسيين والزعماء الدينيين.

٢- البرنامج

٧- كانت أول بعثة لتقصي الحقائق يقوم بها المقرر الخاص الحالي تشتمل على زيارة استشارية لمدة يوم واحد إلى سنغافورة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وزيارة ميدانية مدتها ١٢ يوما لتقصي الحقائق بمعنى الكلمة في ميانمار في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تليها فترة ٦ أيام إضافية لتقصي الحقائق في تايلند في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. واجتمع المقرر الخاص، أثناء وجوده في سنغافورة، بالسيد بلاهاري كوسيكان، السكرتير الدائم الثاني لوزارة الخارجية، وبأوساط أكاديمية وصحفيين وأفراد على اطلاع جيد على حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٨- وكان لدى المقرر الخاص أثناء إقامته في يانغون (٩-١٢ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)، برنامج عمل مكثف وضعه هو برمته، ويتألف من ٣١ اجتماعا (انظر المرفق الأول). ومن بين هذه الاجتماعات اجتماع هام

مع الفريق كين نيونت، السكرتير الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية، وقد أكد للمقرر الخاص التعاون الكامل للمجلس ودعاه إلى الذهاب إلى أي مكان يريده والاجتماع بمن يشاء، وهذا ما فعله المقرر الخاص. وذكر السكرتير الأول أنه يريد أن يجعل من هذه البعثة بعثة وشدد على أن مجلس السلم والتنمية ملتزم التزاما حقيقيا بتحسين رفاه السكان. وسلم بضرورة تحسين حالة حقوق الإنسان والشروع في عملية تحول سياسية بعد أن تم الآن تحقيق السلام في أنحاء عديدة من البلد وبعد أن بدأت عملية تنمية. وأعرب عن القلق إزاء عدم وجود فهم خارج البلد حول ما أحرز من تقدم في هذه المجالات. ومن بين كبار المسؤولين الحكوميين الذين اجتمع بهم المقرر الخاص وزراء الخارجية والداخلية والعمل والصحة والتعليم، ورئيس القضاة، والنائب العام، ورئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان، ونائب وزير الخارجية. كما زار مؤسسات تعليمية ودينية وأكاديمية وغيرها من المؤسسات.

٩- واستقبل السيد أونغ سان سو كي، الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، المقرر الخاص على انفراد، وعقد المقرر الخاص أيضا اجتماعات مع ممثلي جماعات عقدت اتفاقا لوقف إطلاق النار مع الحكومة (تسمى فيما يلي جماعات وقف إطلاق النار) ومع أحزاب قومية اثنية أعضاء في اللجنة الممثلة لبرلمان الشعب^(١). واجتمع أيضا بممثلي ٦ وكالات للأمم المتحدة و٢٤ سفارة أجنبية و١١ منظمة غير حكومية دولية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومندوب مركز الحوار الإنساني، وبعدد من ممثلي دوائر الأعمال المحلية والدولية، ومؤسسات الإعلام.

١٠- وقام فريق البعثة، خلال الجولات الميدانية (١٣-١٦ تشرين الأول/أكتوبر)، في عدة مناطق في البلد اختارها المقرر الخاص، بزيارة "لاشيو" (ولاية "شان")، ومنطقة "وا" لوقف إطلاق النار (مدينة نامتيت)، ومدينة "موس" الحدودية الجديدة، وسجن لاشيو، و"مندلاي"، ومكتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية هناك، وسجن مندلاي المركزي، ومعسكر عمل "هتون - بو"، وجامعة في مقاطعة "ساغايين".

١١- وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، تعين تعليق الزيارة بسبب مرض المقرر الخاص المفاجئ. ونتيجة لذلك، ألغيت الزيارات المقررة إلى ولاية كاشين وسجن انساين ومعسكر عمل قرب يانغون وبعض مؤسسات التعليم العالي، فضلا عن بعض المقابلات مع سجناء سياسيين أفرج عنهم مؤخرا، والجزء التايلندي من البعثة. وبقي فريق المقرر الخاص، بناء على طلبه، في يانغون حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كما كان مقررا في الأصل، واجتمع باللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في مقرها، ومنظمات غير حكومية دولية أخرى، وبالمنسق المقيم التابع للأمم المتحدة.

١٢- ولقي المقرر الخاص خلال البعثة تعاوننا كاملا غير محدود من جانب حكومة ميانمار، وهو يعرب لها عن خالص تقديره لهذا التعاون. وقد استجيب لجميع طلباته المحددة لعقد الاجتماعات وسهلت تحركاته في البلد على النحو المناسب. وتمتع خلال زيارته بحرية الحركة وحرية الوصول إلى الأشخاص العاديين وغيرهم من الأشخاص

المثيرين للاهتمام. ووفرت بسرعة وبصورة كاملة الوثائق والمعلومات التي طلبها. ويتوجه المقرر الخاص بالشكر الحار إلى الهيئة الطبية لمستشفى مندلاي العام لما تلقاه من حسن الرعاية والاهتمام.

باء - الأنشطة الأخرى

١٣- أعد المقرر الخاص، بعد بعثة تقصي الحقائق التي قام بها إلى ميانمار، تقريراً شفويًا وجيزًا عن الانطباعات والنتائج الأولية التي خرج بها، وقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في بيان ألقاه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وعليه، فإن التقرير الحالي يتناول بمزيد من التفصيل النقاط المشار إليها في ذلك البيان، وذلك في ضوء المعلومات التي وردت أثناء البعثة وبعدها.

١٤- واجتمع المقرر الخاص، أثناء وجوده في مقر الأمم المتحدة لعرض تقريره، بعدد من ممثلي سلطات ميانمار والحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وكذلك بأفراد عاديين، وأبدى هؤلاء آراء ومعلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

١٥- ووجه المقرر الخاص، لدى عودته من البعثة، رسالتين إلى حكومة ميانمار بشأن تعاونه معها في تنفيذ مهام ولايته. وقال في رسالته المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ والموجهة إلى وزير الخارجية:

"كانت هذه البعثة الخطوة الأولى في عملية انفتاح آمل أن تستمر وتتوسع ... وكانت هذه الفرصة الأولى لتقييم أوضاع حقوق الإنسان تقييما موضوعيا وحياديا. ولقد تشجعت بما رأيت حتى الآن وبما لقيته من روح التعاون. وآسف لاضطراري إلى تعليق هذه الخطوة الأولى الهامة ولكن يسعدني أن أبلغكم أنني أحسن حالا الآن وآمل أن أعود إلى ميانمار قريبا ...".

"إني أنظر إلى بعثتي على أنها شراكة مع ميانمار وحكومتكم والمعارضة والمجتمع المدني، لنحلل المشاكل معاً، ونبحث عن الحلول ونناقشها، ونحشد الدعم الدولي لتنفيذها. واعتقد أن هذه أفضل وسيلة يمكنني بها أن أسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ميانمار، ولكني لا أستطيع أن أجعل هذه المهمة تتكامل بالنجاح إلا إذا كنت أستطيع الاعتماد على تعاونكم. ومرة أخرى، إن بعثتي الأولى هي تشجيع لي".

١٦- وأعرب المقرر الخاص من جديد، في رسالته المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والموجهة إلى ممثل ميانمار الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، عن رغبته في العودة إلى ميانمار لمواصلة ولايته المتمثلة في تقصي الحقائق، وذكر أنه يفضل أن يتم ذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي اليوم نفسه، عقد المقرر الخاص اجتماع متابعة مع الممثل الدائم في جنيف.

ثانيا - التطورات المتصلة بحقوق الإنسان

١٧- رحب المقرر الخاص في تقريره المؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وفي البيان الذي ألقاه أمامها بما تقدمه حكومة ميانمار من دعم لعدد من المبادرات الإيجابية من خلال معالجة بعض الشواغل التي أعربت عنها لجنة حقوق الإنسان منذ أن قامت باتصالها الهادفة إلى تعزيز الثقة مع زعيم الرابطة الدولية من أجل الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ميانمار. وتشمل هذه المبادرات عمل اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان؛ وتعميم المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على الشرطة وموظفي الدولة، وإطلاق سراح المحتجزين السياسيين، بمن فيهم أعضاء البرلمان المنتخبون؛ وإعادة فتح مكاتب الأحزاب الشرعية؛ والاهتمام بالأوضاع في السجون ومواصلة عملية الرصد والتعاون الدولية في هذا المجال؛ والجهود الهادفة إلى معالجة مشكلة العمل القسري والتعاون في هذا الشأن مع منظمة العمل الدولية؛ وإقامة السلامة والقيام بأعمال إنمائية في المناطق الحدودية من خلال اتفاقات وقف إطلاق النار مع الجماعات المسلحة؛ وتعزيز إصلاح التعليم العالي، ومكافحة انتشار فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتتناول الفقرات التالية التقدم المحرز والمشاكل التي لا تزال قائمة في المجالات المذكورة أعلاه.

١٨- وينبغي التذكير بأن انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار تحدث في سياق عاملين مترابطين ومتداخلين هما: عمليات التمرد القديمة العهد، الاثنية منها أو غير الاثنية، وقمع حركة الديمقراطية الناشئة من جديد منذ عام ١٩٨٨. وتفيد التقارير باستمرار وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في البلد، ولا سيما في مناطق النزاع بين الجيش والجماعات المسلحة، ولكن على نطاق مختلف عما كان عليه الحال سابقا؛ ويتعين على المقرر الخاص أن يقيم هذا الوضع في ضوء السياق المتغير الذي يتميز بعمليات وقف إطلاق النار وبانفتاح الحكومة التدريجي على العالم الخارجي. ويتمثل التحدي الآن، إلى جانب الدعوة إلى مزيد من الاهتمام الدولي بنواحي الخلل، في معرفة الطريقة التي يجب التعامل بها مع عملية بناء الثقة والانفتاح البطيء، وهذه الطريقة هي تشجيع هذه العملية ودعمها دون تجاهل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والسعي إلى معالجتها من خلال التغيير الهيكلي.

ألف - أنشطة اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان

١٩- أتيحت للمقرر الخاص الفرصة خلال بعثته الفرصة لمواصلة تبادل الاتصالات مع رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان الذين اجتمع بهم سابقا إبان البعثة الاستكشافية التي قام بها إلى يانغون في نيسان/أبريل ٢٠٠١. ويرأس لجنة حقوق الإنسان وزير الداخلية، وتضم اللجنة ثماني لجان فرعية تتألف أساسا من مسؤولين حكوميين. وأبلغ المقرر الخاص بأنه سيتم تغيير تكوين هذه اللجنة في المستقبل لتضم عددا أكبر من الناس من القطاع غير الحكومي وبأن رئيسها سيكون مدنيا. وأوضح أن لجنة حقوق الإنسان هي هيئة مؤقتة سوف تصبح اللجنة الوطنية

لحقوق الإنسان، المنشأة وفقا لمبادئ باريس، والتي ينظر إليها بوصفها ركنا أساسيا من أركان خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وسوف تتم الخطة استنادا إلى بحوث حقوق الإنسان التي شرعت فيها مختلف اللجان الفرعية التابعة للجنة حقوق الإنسان. وسوف تتم عملية إعدادها وتنفيذها على مرحلتين: المرحلة السابقة لإنشائها والمرحلة اللاحقة لهذا الإنشاء. وأفاد الناطقون باسم الحكومة بأن العناصر الرئيسية الأخرى للخطة خلال المرحلة الأولى سوف تشمل: '١' تدريب الإخصائيين الوطنيين في مجال حقوق الإنسان؛ و'٢' نشر حقوق الإنسان من خلال الأنشطة التدريبية والمنشورات، بين أمور أخرى؛ و'٣' التحضير للانضمام إلى المزيد من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وأحاط المقرر الخاص علما بأن الخطوات في المرحلة الثانية سوف تقوم على النتائج والقرارات التي تسفر عنها حلقة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان وعلى إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٢٠- وقد قامت لجنة حقوق الإنسان بعدد من الأنشطة منذ زيارة المقرر الخاص السابق. ومن بين هذه الأنشطة إعداد أدوات توعية جديدة بحقوق الإنسان شملت كتابين أعدا خصيصا لوضعي السياسات (ما هي حقوق الإنسان؟ ومبادئ حقوق الإنسان والممارسات المتصلة بها: منظور شامل) وترجمة كتيب أسترالي بشأن حقوق الإنسان لاستخدامه في حلقات العمل المقبلة. وشملت أنشطة أخرى حلقات عمل بشأن حقوق الإنسان عقدت في يانغون وماندالاي. وتركزت حلقات العمل لا على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وعلى الممارسات المتصلة بها فحسب، وإنما أيضا على مواضيع محددة تركز بشكل خاص على سياق ميانمار، مثل حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وعمل السخرة، وحقوق الإنسان والشرطة. وهكذا كانت إحدى حلقات العمل الأخيرة التي عقدت في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تحت عنوان "حقوق الإنسان في إنفاذ القانون" معدة للشرطة على وجه التحديد. وشملت القضايا التي عولجت فيها التعريف بقانون حقوق الإنسان، ومعايير حقوق الإنسان الواجبة الانطباق في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز والوقاية واكتشاف الجريمة؛ واستخدام القوة والأسلحة النارية؛ والتدريب على القيادة والإدارة. وعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حلقة دراسية بشأن حقوق الطفل. ومن المقرر أن تعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ حلقة عمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الأولى من نوعها في ميانمار، وأن يشارك فيها ممثلو الأوساط الأكاديمية والأوساط غير الحكومية.

٢١- وعقدت حتى الآن في ميانمار ١١ حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان، بدعم من حكومة أستراليا وبتمويل من شركات (شركات النفط المتعددة الجنسيات). وفهم المقرر الخاص أن المزيد من الشركات قد أعرب عن دعمه لأنشطة التدريب المقبلة. واعتمدت جميع حلقات العمل على الدعم الخارجي، لا من الناحية المالية فحسب، بل أيضا من الناحية الفنية، باستثناء بعض حلقات العمل التي عقدت مؤخرا والتي عمل فيها مدربون وطنيون تلقوا تدريباً في حلقات عمل سابقة جنبا إلى جنب مع خبراء مختصين دوليين. وأخبر بأن مجال التركيز الرئيسي في المستقبل سيكون تدريب المدربين بهدف إيجاد مجموعة أساسية من الإخصائيين الوطنيين في مجال حقوق الإنسان

سوف تضطلع عندئذ بأنشطة تدريبية بغية الوصول لا إلى واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين فحسب، بل أيضا إلى الجمهور بوجه عام.

٢٢- وأبلغ المقرر الخاص بأن بناء القدرات من خلال سلسلة من حلقات العمل المتعاقبة يلقي التقدير من جانب الحكومة ويثري، في جملة أمور، الأنشطة البحثية للجنة حقوق الإنسان. وفهم أن اللجان الفرعية التابعة للجنة حقوق الإنسان تعكف الآن على دراسة المعايير الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان وتقوم بأبحاث في مجال اختصاص كل منها، وبخاصة تطابق القوانين والممارسات الوطنية مع هذه المعايير. وهكذا تقوم اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الطفل بتنسيق إعداد التقرير الدوري الثاني عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبدراسة البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية والمتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة.

٢٣- ويثني المقرر الخاص على جميع هذه المبادرات الهادفة إلى بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في مجال حقوق الإنسان وعلى اعتزام إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إطار مبادئ باريس. بيد أنه يود أن يشير إلى أن أحد المتطلبات الأساسية الأخرى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو حرية تنظيم مؤسسات مجتمع مدني مستقلة ذاتيا، وحرية المشاركة والتعبير فيها. ويأمل المقرر الخاص أن تفضي هذه الجهود الهادفة إلى تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان إلى منع ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وإلى مساءلة وكلاء الدولة المتورطين في مثل هذه الانتهاكات.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

١- حرية العمل السياسي

٢٤- حاول المقرر الخاص خلال بعثة تقصي الحقائق التي قام بها، أن يحصل على أدق وأحدث المعلومات عن حالة الأحزاب السياسية في ميانمار. واجتمع في إطار هذا الجهود بالقيادة العليا للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي تضم الأمين العام داو أونغ سان سو كي، والرئيس يو أونغ شوي، ونائب الرئيس يو تن يو، والسكرتير والمتحدث باسم الرابطة يو لوين. واجتمع أيضا بممثلي أحزاب القوميات الإثنية وأجرى فريق المقرر الخاص أيضا مناقشة استغرقت ساعتين ونصف الساعة مع اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في مقر الحزب. وزار الفريق أيضا مكتب الرابطة في ماندالاي واجتمع هناك بمجموعة كبيرة من أعضاء الرابطة (٤٥) تمثل اللجنة التنظيمية لمقاطعة ماندالاي و ١١ مدينة (الشمال الغربي، أمارابورا، سنتغان، دادار، باتنجي، الشمال الشرقي، الجنوب الشرقي، الجنوب الغربي، ميتار، يامتين، تابيكن) وكان هؤلاء قد قدموا في ذلك اليوم لعقد اجتماعهم العادي.

٢٥- ومن أصل ٢٠٠ حزب تسجلوا في انتخابات ١٩٩٠. بمقتضى قانون تسجيل الأحزاب السياسية (القانون رقم ٨٨/٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، لم يبق سوى ١٠ أحزاب مسجلة لدى لجنة الانتخابات العامة للديمقراطية المتعددة الأحزاب في عام ٢٠٠١. وهي تشمل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (NLD) وحزب الوحدة الوطنية (NUP) وثمانية أحزاب أخرى تمثل القوميات الإثنية: حزب كوكانج للديمقراطية والوحدة (KDUP) ورابطة كاين الحدودية (UKL) ومنظمة باو الوطنية الحدودية (UPNO) ومنظمة ميو أورخامي للتضامن الوطني (MKNSO) ورابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية (SNLD) وحزب كوكانج الديمقراطي لولاية شان (SSKDP) وحزب لاهو للتنمية الوطنية (LNDP) وحزب وا للتنمية الوطنية (WNPP).

٢٦- وقامت لجنة الانتخابات العامة للديمقراطية المتعددة الأحزاب، منذ وقت ليس بغير، بشطب أسماء جميع الأحزاب المتبقية من سجلها وبالتالي، فإن هذه الأحزاب لا تستطيع ممارسة الأنشطة السياسية. ولا تتوفر للعديد من هذه الأحزاب، فيما يبدو، معرفة واضحة للأسباب والجراءات التي استند إليها لشطب اسمها^(٢). وفهم المقرر الخاص أن بعضا من تلك الأحزاب يرغب في أن يتسجل من جديد. ولذا ينبغي أن تنظر الحكومة في إعادة النظر في القوانين القائمة بهدف إيجاد ظروف غير تمييزية لممارسة الحق في تكوين الجمعيات السياسية.

٢٧- ولقد سمح للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية حتى الآن بإعادة فتح قرابة ٢٥ مكتبا فرعيا من مكاتبها الـ ٤٠ الأصلية في مقاطعة يانغون. وإن مقر الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الواقع في ماندالاي، والذي يضم مكتبي بلدين آخرين، يعمل بصورة عادية. وسمح أيضا للرابطة بإرسال مندوبين عنها للتحضير لإعادة فتح المكاتب في مقاطعات ماندالاي ومرغي وأيياروادي، طبقا لما ذكره يو لوين المتحدث الرسمي باسم الرابطة. وقد تم النظر في عملية الموافقة على إعادة فتح هذه المكاتب على أساس كل حالة على حدة. وحسبما فهم المقرر الخاص، يتعين، لفتح مكتب حزب من الأحزاب، أن يكون هناك خمسة أعضاء على الأقل، وحيز للمكتب، ولافتة، ومتى استوفيت هذه الشروط، يلتزم الإذن من السلطات عن طريق المكتب المركزي للرابطة في يانغون. وحسب علمه، قامت أربعة أحزاب أخرى (SNLD و KDUP و NUP و LNDP) بفتح مكاتب لها في يانغون ولاشيو وكينتونغ. وهو يفترض أنه يسمح أيضا للأحزاب الخمسة الشرعية الأخرى بالقيام بذلك. وهذه التطورات مدعاة للترحيب.

٢٨- بيد أن المقرر الخاص يشعر بالقلق لاستمرار وجود قيود غير ضرورية وتمييزية وصارمة تعوق ممارسة الأحزاب السياسية المسجلة بصورة شرعية لحقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير والإعلام والحركة: فهذه الأحزاب تحتاج إلى إذن مسبق من مجلس الدولة للسلم والتنمية لفتح مكاتب لها. وبينما يسمح لحزب الوحدة الوطنية (الذي يعتبر إلى حد كبير مقربا من مجلس الدولة للسلم والدولة) بنشر المواد الحزبية، فإنه لا يسمح حتى الآن للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب الأخرى بالقيام بذلك ولا يؤذن لها في استخدام الآلات النسخة أو آلات الفاكس إذ إنها تقتضي تراخيص حكومية؛ وإن خطوط هواتف مكاتبها

مقطوعة ولا تستطيع عقد اجتماعات شهرية في مباني المكاتب ولكنها تحتاج إلى إذن مسبق لتنظيم لقاءات عامة. وسمع أيضا أنه تمارس ضغوط رسمية على أعضاء الأحزاب السياسية ومنظميها لحملهم على الانسحاب منها، وعلى ملاك الأراضي لحملهم على رفض تأجير المباني لمكاتب تلك الأحزاب.

٢٩- ويدرك المقرر الخاص أن كبار مسؤولي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يخضعون لرقابة منهجية من جانب المخابرات العسكرية، وأنه يتم رصد تحركاتهم واتصالاتهم ومكالماتهم بدقة. ويخضع أعضاء الحزب الأدنى مستوى أيضا لمراقبة دقيقة ولكن بصورة أقل انتظاما على ما يبدو. وإن هذه القيود، في حال وجودها، لا تفضي إلى جو الإثتمان والثقة الضروري لتمهيد السبيل لقيام حوار سياسي وتعاون فعالين على أساس الاحترام المتبادل. ومن الأمور الأساسية أن تتمتع جميع الأحزاب السياسية والقوميات الإثنية بالحقوق السياسية الأساسية.

٢- حرية التعبير والإعلام

٣٠- هناك أكثر من نصف دزينة من القوانين التي تراقب حرية التعبير وإن مخالفة هذه القوانين يمكن أن يعاقب عليها، وفي الواقع يعاقب عليها، بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ سنوات و ٢٠ سنة^(٣). وهناك أعداد من الناس ما زالوا في السجن لأنهم أعربوا عن آرائهم بصورة شفوية وسلمية، من خلال المشاركة في مظاهرات سلمية أو في أنشطة لأحزاب سياسية، أو لأنهم كتبوا حول قضايا حقوق الإنسان أو القضايا السياسية في البلد، أو لأنهم قرأوا مواد تعتبر غير شرعية أو امتلكوها. ومن بين هؤلاء، على سبيل المثال، مدرس أجرى معه المقرر الخاص مقابلة وحكم عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات لأنه قيل إنه يملك كتابا لمؤلف أجنبي يحلل عمليات التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي.

٣١- إن المقرر الخاص يضم صوته إلى صوت المقرر الخاص المعني بحرية التعبير أو الرأي ليعرب عن القلق إزاء معاناة الأفراد الذين سجنوا لممارستهم بصورة سلمية حق حرية التعبير. وهو يعتقد أن إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين احتجزوا لأنهم عبروا بصورة سلمية عن آرائهم ينبغي أن يكون من بين أولويات مجلس الدولة للسلم والتنمية إذا كان يريد أن يواصل جهوده لبناء الثقة على نحو مقنع.

٣٢- وجميع وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية المحلية تسيطر عليها الدولة، باستثناء ميانمار تايمز نصف الشهرية الصادرة بالإنكليزية والمنشأة مؤخرا. غير أن المقرر الخاص فهم أنها تخضع هي الأخرى للرقابة، سواء الرقابة الرسمية أو الذاتية، لأن المراسلين تلقوا تعليمات من المخابرات العسكرية بشأن كيفية تغطية مواضيع معينة. وتبين للمقرر الخاص أثناء بعثته أنه لا توجد هناك، على ما يبدو رقابة رسمية على مضمون التقارير التي يكتبها مراسلو وسائل الإعلام الأجنبية المستقرون في البلد. وتوجد في الوقت الحاضر ٢١ وكالة أنباء أجنبية في يانغون، بالمقارنة بـ ٩ وكالات في عام ١٩٨٩، منها ١٩ وكالة تستخدم مراسلين محليين، ووكالة واحدة تستخدم مراسلا

أجنبيا مقيما، وأخرى تستخدم مراسلا زائرا، وكلاهما من المنطقة. ولا توجد من بين هؤلاء سوى امرأتين فقط. وعلى الرغم من أن عدد ممثلي وسائط الإعلام الأجنبية قد ازداد بأكثر من الضعف، فإن شروط العمل لا تزال تخضع للقيود وينبغي، بالتالي، تحسينها. ولا يتوفر إلا لعدد قليل منهم بريد إلكتروني وآلات فاكس، ولا توجد إنترنت، ولا يسمح لهم بآلات النسخ، ولا تقوم الحكومة باعتماد مصورين أجانب.

٣٣- وبوجه عام، اتبعت الحكومة نهجا جديدا انتقائي في توفير البريد الإلكتروني والإنترنت. ويقال إن عدد مستخدمي البريد الإلكتروني كان في مطلع عام ٢٠٠١ يبلغ نحو ٣٠٠٠، وذكرت التقارير أن هذا العدد ازداد قليلا إلى ٤٠٠٠ بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٣- السجناء السياسيون

٣٤- كانت مسألة السجناء السياسيين، وما زالت، مسألة ذات أولوية بالنسبة للمقرر الخاص منذ أن أقام اتصاله الأول مع حكومة ميانمار. وإن الإفراج عن جميع السجناء السياسيين أمر هام، لا في حد ذاته فحسب، بل أيضا لأن قيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تعتبره شرطا مسبقا للانتقال إلى المرحلة القادمة من المحادثات مع مجلس الدولة للسلم والتنمية. ويعتقد المقرر الخاص اعتقادا راسخا بأن الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين سوف يمهد السبيل بالفعل إلى إقامة حوار ومصالحة وطنية وديمقراطية تقوم على سيادة القانون.

٣٥- وقد تم الإفراج، حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عن ٢١١ محتجزا سياسيا منذ بداية العام، ومعظم هؤلاء أعضاء في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومن بينهم ٣٩ عضوا منتخبا في البرلمان احتجزوا لمدة سنتين وثمانية أشهر دون أن توجه إليهم أية تهمة وبدون محاكمة في "دور الضيافة" التابعة للحكومة (معظمها ثكنات عسكرية)، وأعضاء آخرون منتخبون في البرلمان حكم عليهم بأحكام سجن مختلفة. وقد اجتمع المقرر الخاص خلال بعثته الأخيرة بالدكتور سو مرا أونغ، البالغ من العمر ٨٣ عاما والعضو القديم في اللجنة الممثلة لبرلمان الشعب، ووصف هذا الأخير أوضاع الاحتجاز في "دار الضيافة" التي احتجز فيها بأنها جيدة بالمقارنة بأوضاع برلمانيين آخرين، التي كانت أكثر بدائية والتي يتعين على أسرهم، في حالات كثيرة، دفع تكاليفها.

٣٦- ويرحب المقرر الخاص جدا بعمليات الإفراج تلك^(٤). على أنها تمثل نسبة مئوية صغيرة من العدد الإجمالي المقدر وسيكون هناك شوط كبير يتعين أن تقطعه الحكومة إذا ما استمرت عمليات الإفراج بالمعدل البطيء الحالي^(٥). وعلى الرغم من أن المقرر الخاص يدرك أنه قد يكون لدى مجلس الدولة للسلم والتنمية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرهما من الأحزاب السياسية فهم مختلف لماهية السجناء السياسيين، فإنه يود أن يذكر بأنه يعتبر سجيننا سياسيا أي شخص يحتجز لأسباب تتعلق بآرائه السياسية، الحقيقية أو المشتبه فيها، أو انتمائه أو أنشطته. وبموجب هذا التعريف، لا يزال هناك ما لا يقل عن ١٥٠٠ محتجز سياسي في ميانمار. ويشمل هذا العدد

نحو ٨٠٠ عضو من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ونحو ٣٠٠ عضو من الأحزاب السياسية الأخرى والطلاب، فضلا عن سجناء سياسيين آخرين ليس لهم انتماء سياسي معروف أو احتجزوا فيما يتصل بجماعات المعارضة المسلحة. ومن بينهم لا يزال هناك ١٧ برلمانيا اعتقلوا عام ١٩٩٠ أو بين منتصف وآخر التسعينات، منهم ١٥ من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية (أو سو اوريه، وأو دو هتونغ، والدكتور ينت ناينغ، وأو تو بو، وأو اون مونغ، والدكتور زاو مينت مونغ، وأو اون كيانغ، وأو سو مينت، وأو كياو كين، وأو كين مونغ سوي، وأو سن هلا او، والدكتور ثان نيين وداو ماي ون مينت، وأو ناين ناين، وكون مينت هتون) و ٢ من جبهة مون الديمقراطية الوطنية (الدكتور من سو لين والدكتور من كي وين). ومن بين السجناء السياسيين الباقين ١٠٠ امرأة على الأقل. وإحدى هؤلاء امرأة في السابعة والأربعين من العمر، وهي طيبة وأم لطفلين، وقد أجريت معها مقابلة في سجن مانداي، فذكرت أنه حكم عليها بالسجن لمدة سبع سنوات لامتلاكها كتابين يعتبران غير شرعيين الأول هو: التحرر من الخوف، مجموعة مقالات لأونغ سان سو كي والآخر هو بحث لكاتب أجنبي يحلل عمليات الانتقال من النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية.

٣٧- وقد أعرب المقرر الخاص في بيانه أمام الجمعية العامة عن أسفه لأنه لا يبدو أن هناك زعماء أو مناضلين طلابيين في عداد الأشخاص الذين أفرج عنهم. ومنذ ذلك التاريخ، أفرج مجلس الدولة للسلم والتنمية عن طالب واحد - ين هيتوي، أحد قادة اتحاد النقابات الطلابية لعموم بورما (في ١٢ كانون الأول/ديسمبر) - أكمل فترة عقوبته في عام ١٩٩٩ لكنه ظل محتجزا. ولا يزال هناك عدد أكبر من ذلك بكثير من الزعماء الطلابيين الذين شاركوا في مظاهرات ١٩٨٨ و ١٩٩٦ واحتجاجات ١٩٩٨ يقبعون في السجون أو يعيشون في المنفى ومنهم، مثلا، الطالب ثون اونغ، البالغ من العمر ٢٩ عاما والذي حكم عليه بالسجن لمدة ٥٩ عاما لأنه تظاهر بصورة سلمية مطالبا بتحسين نظام التعليم وحقوق الإنسان.

٣٨- وقد دعا المقرر الخاص من جديد، خلال بعثته الأخيرة، إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين. وبناء على التفاهم الذي توصل إليه مع الحكومة خلال الزيارة التي قام بها في نيسان/أبريل ٢٠٠١، قدم إلى مجلس الدولة للسلم والتنمية قائمة بـ ٤٩ سجينا طلب الإفراج عنهم، ومن بينهم جميع أعضاء البرلمان المنتخبين الذين لا يزالون في السجن، و ١٢ حالة إنسانية لأشخاص مسنين أو مرضى أو أشخاص ما زالوا محتجزين رغم انتهاء مدة عقوبتهم (انظر المرفق الثاني)، و ١٣ شخصا يرجع سبب استمرار احتجازهم إلى ما ادعي من أنهم حاولوا إبلاغ معلومات تتعلق بحقوق الإنسان إلى الأمم المتحدة (المرفق الثالث). ويعتقد المقرر الخاص أن من الأمور الأساسية أن تكفل الحكومة سلامة الأشخاص الذين اتصل بهم المقرر الخاص الحالي والمقررون الخاصون السابقون أو أجروا معهم مقابلات.

٣٩- وتلقى المقرر الخاص شهادات قوية تفيد بأن أعضاء البرلمان المنتخبين وغيرهم من كبار المحتجزين السياسيين يخضعون، بعد الإفراج عنهم، لمراقبة دقيقة، وأن عليهم أن يبلغوا المخابرات العسكرية بأي سفر يقومون به خارج قريتهم أو مدينتهم الأصلية. وأبلغ المقرر الخاص بعد البعثة بأنه تم تخفيف هذه الممارسة. وسمع أيضا أنه مورست ضغوط على سجناء أفرج عنهم في الآونة الأخيرة كي يستقبلوا من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ويكفوا عن الأنشطة السياسية مقابل منحهم امتيازات اقتصادية. ويحث المقرر الخاص الحكومة على أن تكفل عدم إعادة اعتقال السجناء السياسيين المفرج عنهم أو إخضاعهم للمضايقة وأن تمكنهم من الاشتراك بحرية في العملية السياسية.

٤٠- ومن الأمور المشجعة أن عمليات الاعتقال السياسية قد انخفضت إلى حد كبير، على ما يبدو. ويعلم المقرر الخاص حتى الآن أنه حدثت عملية اعتقال سياسية واحدة، وربما ثلاث أخرى، منذ بداية الاتصالات بين مجلس الدولة للسلم والتنمية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. فقد ذكر أنه حكم على السيدة غريسي، وهي قسيصة بروتستانتية من أصل صيني أقيمت بدعم جبهة تشين الوطنية، بالسجن لمدة سنتين مع الأشغال الشاقة في نيسان/أبريل ٢٠٠١ وأخذت إلى معسكر كلايو بالقرب من ساغينغ حيث كان شقيقها محتجزا أيضا. أما الثلاثة الآخرون - يو شوي سوو ويوثا تن آي (محاميان عمر كل منهما ٤٨ عاما) ويو كين مونج جاييس (تاجر عمره ٥٠ عاما) - فهم أعضاء في رابطة أراكان من أجل الديمقراطية، وقيل إنهم اعتقلوا في آذار/مارس ٢٠٠١ وإنهم موجودون الآن في سجن سيتوي في انتظار المحاكمة. وأبلغ المقرر الخاص ببعض حالات احتجاز شباب بسبب أنشطتهم في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ولكن يبدو أنه تم إطلاق سراح هؤلاء بعد أسبوعين.

٤١- إن المقرر الخاص، إذ يلاحظ أن عمليات الإفراج عن السجناء تتم بصورة بطيئة للغاية وأنه لا يزال هناك عدد كبير من السجناء السياسيين، يشدد على أهمية إيجاد سبل للتعجيل بهذه العمليات. وتعتبر فكرة إصدار عفو عام التي اقترحها البعض أحد السبل الممكنة. والعفو العام هو، من الناحية القانونية، فعل تنفيذي/حكومي يحو كلاً من حكم وجريمة فئة أو فئات من الشعب بأكملها. ويجب عدم الخلط بينه وبين الصفح الذي يستهدف أفرادا محددين، وإن صلاحية تخفيض العقوبة جزء من صلاحية الصفح.

٤٢- وكثيرا ما استخدم العفو العام في بلدان شتى لحل الخلافات الماضية وإيجاد انفراج كبير في المناخ السياسي وتشجيع المشاركة (مشاركة المعارضة السياسية) وبالتالي، فإنه لا يعني ضمنا القيام بعمل خاطئ من الناحية الأخلاقية. وهو أيضا يقوم على الرغبة في المسامحة وعلى فتح صفحة جديدة. والصفح هو في العادة أحد الامتيازات التقليدية للملك - أو، في الدول العصرية، رئيس الدولة - يبرهن به عن سماحة نفس و/أو يخفف به من التوترات المحلية (في السجون أو في الحياة السياسية)، وهو يصدر في العادة في مناسبات منتظمة وسعيدة. ويجوز

الإعلان عن عفو عام بصورة تتزامن مع تاريخ وطني أو ديني أو رمزي - ويمكن تبين مناسبات من هذا القبيل في الثقافة السياسية لميانمار. وفي هذا الشأن، توجد سوابق في تاريخ ميانمار الحديث، وهذه السوابق يمكن أن توفر مراجع "تقليدية" مفيدة. كما يمكن أن تشكل تجربة بلدان أخرى مصادر إلهام مقبولة في ميانمار.

٤٣- وهناك على الأقل أربع فئات من المحتجزين السياسيين يمكن أن يصدر بشأنها عفو عام في ميانمار وهي: السجناء المحكومون؛ والسجناء المحتجزون قبل المحاكمة؛ والأشخاص الذين أودعوا السجن من دون أن توجه لهم تهمة أو دون محاكمة (احتجاز تعسفي)، وأولئك الذين ما زالوا محتجزين بعد إتمامهم مدة الحكم الصادر بحقهم. وفي هذه الفئة الأخيرة، ذكر أنه لا يزال هناك ما لا يقل عن ٥١ سجيناً سياسياً قيد الاحتجاز بموجب المادة ١٠ (أ) من قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥. وأشهر هذه القضايا قضية باو يو تون، وهو زعيم طلابي ظل محتجزاً لمدة سنتين بعد أن أتم فترة الحكم الذي قضى بسجنه ١٠ سنوات في عام ١٩٩٩.

٤٤- ومن شأن صدور عفو عام عن السجناء السياسيين في سياق التحول السياسي في ميانمار أن يبرهن على التزام الحكومة الصادق بتحقيق انفتاح واسع في النظام السياسي وأن يمهد السبيل بقوة إلى المصالحة الوطنية. وإن كون ميانمار تملك القيام بهذا الفعل هو جانب على قدر كبير من الأهمية، فهو يشكل حدثاً سياسياً وطنياً له بعد محلي ودلالة سياسية بكل معنى الكلمة. فينبغي، من ثم، ألا يأتي نتيجة لضغط خارجي، حتى ولو لم يكن للعفو العام أثر في تخفيف ذلك الضغط.

٤٥- ومن المهم التذكير بأن العفو العام ينطوي على مبدئين أساسيين. أولاً، إنه يعيد إلى جميع المستفيدين منه حقوق المواطنة كاملة: فيجب أن تعاد إليهم جميع الحقوق التي كانوا يتمتعون بها قبل اعتقالهم؛ وأن ترد إليهم جميع الممتلكات التي صودرت منهم؛ وينبغي ألا يعتقلوا من جديد لنفس الأسباب؛ ويمكن النظر في مسألة تعويضهم عن الخسائر التي تكبدوها بسبب السجن. ثانياً، ينبغي أن يكون العفو العام غير مشروط وغير تمييزي. فلا ينبغي أن تكون هناك شروط تقضي بأن يعترف المستفيدون من العفو بأنهم قد تصرفوا تصرفاً خاطئاً. وينبغي أن يكون الإفراج عنهم غير مشروط وألا يجبروا على التعهد بالامتناع عن أي نشاط سياسي (سلمي) بعد الإفراج عنهم. وينبغي ألا يؤدي الإفراج عنهم إلى تعرضهم لحرمان في مجالات مثل العمالة وممارسة الحقوق المدنية والسياسية ووصول أطفالهم إلى التعليم العالي، وما إلى ذلك.

٤٦- ويوجد في ميانمار حكم قانوني يستخدم في الوقت الراهن لغرض الإفراج عن السجناء، وبموجبه يتعهد السجناء خطياً بأنه لن يقوم بأنشطة سياسية. فتنص المادة ٤٠١ (١) من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلي: "إذا صدر حكم بمعاقبة أي شخص على جرم اقترافه، يجوز للحكومة المختصة، في أي وقت ودون شروط أو وفقاً لأية شروط يقبلها الشخص الذي حكم عليه، أن تعلق تنفيذ هذا الحكم أو أن تلغي كامل العقوبة التي حكم بها

عليه أو أي جزء منها". وفي الواقع، أفرج عن عدد من السجناء السياسيين بموجب هذه المادة وطلب منهم أن يوقعوا تصريحاً بأنهم لن يقوموا بأي نشاط سياسي.

٤٧- وفيما يتعلق بمسألة الشرعية لا ينبغي إبطال قرار صادر عن إحدى المحاكم إلا بقرار قانوني آخر يعتمده المشرع أو السلطة القضائية. وهذا الأمر يثير إشكالية بالنظر إلى النظام القانوني والتشريعي في ميانمار. وفي هذا الصدد، فإن الحاجة إلى تعليل القرار في القانون وإلى حماية نزاهة السلطة التي تتولى المقاضاة يجب موازنتها مع الحاجة إلى ضمان أفضل الآليات الممكنة لتحقيق "المصالحة" الوطنية، وهو أمر يختلف جدا من بلد إلى آخر. وعلى أية حال، يمكن ببساطة إطلاق سراح السجناء الذين لم توجه إليهم أية تهمة ولم يحاكموا وبالتالي احتجزوا احتجازا تعسفيا وإداريا.

٤- أوضاع السجون

٤٨- تفيد التقارير منذ سنوات عديدة بأن أوضاع السجون سيئة جدا وتبين معظم التقارير التي تسلمها المقرر الخاص أن هذه الأوضاع لا تزال غير مرضية إجمالا. وقد اجتهد، بالتالي، في بحث الأوضاع الفعلية في السجون، من منظور السلطات والسجناء على السواء، وكجزء من تقييم أوسع للنظام القضائي واستقلاله، وفي العمل مع السلطات المعنية والشركاء المعنيين بشأن سبل تحسين إقامة العدل. ولكي يقوم المقرر الخاص بذلك، حصل من وزير الداخلية على إذن بانتقاء مرافق احتجاز لزيارتها وسجناء لمقابلتهم على انفراد، وهذه الإجراءات النموذجية لزيارة السجون تتيح إجراء تقييم مستقل لأوضاع في السجون. والتمس المقرر الخاص أيضا ضمانات بعدم تعرض الأشخاص الذين سيجري معهم مقابلات لأي نوع من أنواع المضايقة أو الانتقام، وحصل على هذه الضمانات. وهو يشير مع الامتنان إلى التعاون الكامل الذي لقيه في هذا الشأن من جانب السلطات المسؤولة عن السجون.

٤٩- وقد زار المقرر الخاص سجن لاشيو وماندالاي ومعسكر عمل أهتون - بو للذكور وتمكن من الوصول هناك إلى جميع المرافق، بما في ذلك الزنانات والأجنحة والثكنات. وأجرى أيضا مقابلات على انفراد وبكل حرية مع عدد من المحتجزين (انظر المرفق الرابع)، ولو لم تعلق البعثة لكان المقرر الخاص زار سجن ميتكينا (ولاية كاتشين) وسجن إنساين المركزي ومعسكر عمل ثانيا وكان واصل إجراء مقابلات مع المحتجزين هناك. وتلخص أدناه المعلومات الأساسية المتعلقة بأماكن الاحتجاز.

٥٠- شيد سجن لاشيو في عام ١٩٧١ ورفعت رتبته فيما بعد إلى سجن من المستوى ألف يمكن أن يستوعب ١٠٠٠ سجين. وإبان الزيارة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ كان يوجد فيه ٩٦٦ سجيناً، منهم ١٢٢ من النساء و٧٢ كانوا محتجزين قبل المحاكمة. وكان جميع السجناء من مجرمي الحق العام. ويتألف ملاك السجن من ٧٨ رجلاً و٧ نساء.

٥١ - أما سجن ماندالاي فهو سجن مركزي يستوعب ٥ ٠٠٠ سجين. وكان يقع سابقا في القصر ثم نقل إلى المبنى الحالي في عام ١٩٨٢. وحتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، كان يضم ٤ ٤٩٩ سجيناً، بما في ذلك ١٥٠ محتجزاً "لأسباب أمنية"، منهم ٣ ٩٠٠ صدرت بحقهم أحكام (٣ ٠٧٢ من الذكور و٨٢٨ من الإناث) و٥٩٩ محتجزون قبل المحاكمة (٥١٢ من الذكور و٨٧ من الإناث). وكان أصغر السجناء يبلغ من العمر ١٨ عاماً، وأكبرهم ٨٠ عاماً، وكانت أعمار معظم السجناء تتراوح بين ٣٠ و٥٠ عاماً. كما كان هناك ٤٣ طفلاً صغيراً مع أمهاتهم المسجونات. وقيل إن الهدف الرئيسي لسجن ماندالاي هو التدريب على المهارات لتيسير إعادة تأهيل السجناء من خلال العمل الطوعي في مجموعة متنوعة من ورشات العمل. ووفرت للإناث ورشات للتطريز والحياكة والخياطة وصناعة السجائر التقليدية (الشيروت)؛ ووفرت للذكور ورشات عمل لصبغ القطن، وتربية الدجاج، والحياكة اليدوية، وإنتاج أقفاص الدجاج والمحارث وما إلى ذلك.

٥٢ - وأما معسكر عمل أهتون - بو للذكور فقد أنشئ في عام ١٩٧٩ على سفح الجبال قرب ماندالاي. وهو يستوعب ٩٠٠ سجين، ولكن لم يكن يوجد فيه، وقت الزيارة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، سوى ٢٧٩ نزيلًا، جميعهم من مجرمي الحق العام، و٩٠ من العاملين. وتقول السلطات المسؤولة عن المعسكر إن نظام إدارة المعسكر هو أساساً نفس النظام المطبق في السجون، باستثناء أن سجناء معسكرات العمل يستخدمون في عمل إنمائي يتلقون مقابله قدرًا أكبر من المزايا، مثل تخفيض مدة السجن، ومنح مكافأة، وتقديم غذاء أفضل. ومهنة السجناء الرئيسية هي استخراج الحجارة من المقالع لأجل إنشاء الطرق.

٥٣ - ومن حيث الأوضاع بوجه عام، كانت السجون التي زارها المقرر الخاص وفريقه تبدو نظيفة ومرتبّة، مثلها مثل المحتجزين. وكان المحتجزون السياسيون، فيما يبدو، مفصولين عن المجرمين العاديين، والرجال مفصولين عن النساء، والأحداث عن الراشدين. والانطباع الأول الذي خرج به المقرر الخاص، بناءً على زيارته الميدانية ومناقشاته مع سلطات السجون ومقابلاته الفردية مع المحتجزين، هو أنه حدثت في السنوات الأخيرة تحسينات متتالية، سواء في السجون أو معسكرات العمل، في مجالات الإصحاح والغذاء والحصول على الأدوية الأساسية والعلاج الطبي، والزيارات العائلية. ويمكن ربط هذه التحسينات بعاملين على الأقل: '١' إصدار السكرتير الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية في عام ١٩٩٧ مجموعة من ١١ تعليماً إصلاحياً للسلطات المسؤولة عن السجون^(٦)؛ و'٢' السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية في أيار/مايو ١٩٩٩ بتنفيذ ولايتها المتعلقة بالحماية في جميع السجون ومعسكرات العمل.

٥٤ - وكانت التعليمات الـ ١١ مكتوبة على الجدار بشكل مقروء تماماً في كل من أماكن الاحتجاز التي تمت زيارتها. وأتيح نصها الكامل بناءً على طلب المقرر الخاص بعد البعثة. وتدعى الوثيقة "نقاط إصلاح السجون في ميانمار" وهي مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفيما يلي نصها:

"(١) مراقبة أمن السجون مراقبة منهجية وعدم تسريب المعلومات من الداخل إلى الخارج بسبب أخبار غير صحيحة بثتها عناصر هدامة؛ (٢) الوقاية من الأمراض المعدية في السجون، ورش المواد المطهرة، وإجراء فحص طبي للسجناء بالتعاون مع الإدارات المختصة؛ (٣) التأكد من أن مصارف المياه في السجون خالية من الروائح الكريهة والأقذار؛ (٤) توفير ظروف معيشة نظيفة ومواتية للسجناء، بروح إنسانية؛ (٥) مواصلة الجهود الهادفة إلى تنمية القدرات الذهنية والاجتماعية للسجناء؛ (٦) تفادي الاكتظاظ، وضمان التهوية الجيدة بوضع السجناء في أماكن منفصلة؛ (٧) مراقبة الحالة الصحية للسجناء بصورة منهجية؛ (٨) إجراء ما يلزم من تحسين وإعادة تدريب؛ (٩) معاملة السجناء بشكل يبقي على التضامن الوطني؛ (١٠) الإبلاغ عن أي تعديل ضروري في كتيب السجن؛ و(١١) اعتماد ممارسات معينة مقبولة دولياً وحديثة في إدارة السجون".

٥٥- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أصدر الجنرال ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلم والتنمية، مجموعة إضافية من تسعة تعليمات أوعز فيها إلى السلطات المسؤولة عن السجون بما يلي:

"(١) ضمان أن يصبح السجناء مواطنين صالحين بعد الإفراج عنهم ومساعدتهم على التخلص من حياة الجنوح بتحويل السجون إلى مراكز لإعادة التأهيل، وعلى التخلص من عقدهم كسجناء؛ (٢) توفير روابط أسرية بحيث يستطيع السجناء العيش مع أسرهم لرعاية صحتها وتعليمها، وفتح مستويات ومدارس ستبقى مفيدة للقرية عندما يتم إغلاق المعسكر؛ (٣) إعطاؤهم خمس أكرات وأدوات زراعة واستثمار بعد الإفراج عنهم إذا قرروا أن يستقروا في المنطقة؛ (٤) المساعدة في إنتاج السلع للبلد؛ (٥) تأمين الصحف والمجلات وأجهزة التلفزيون والراديو لهم؛ (٦) السماح لهم بزيارة أسرهم خلال مواسم العطلة، وتزويدهم بتصاريح سفر وبجزء من مدخراتهم؛ (٧) توفير السكن والأعمال إذا رغبت أسر السجناء في البقاء معهم؛ (٨) مساعدة القرى المجاورة بتقاسم الطرق الزراعية وتقديم العون إلى مساعدة المحتاجين والمسنين؛ و(٩) إضافة هدف 'النضال لصالح الشعب' لوزارة الداخلية".

ولا يزال يتعين موافاة المقرر الخاص بتقييم كامل للتنفيذ الفعلي للتعليمات.

٥٦- ويبدو التعاون بين مجلس الدولة للسلم والتنمية ولجنة الصليب الأحمر الدولية تعاوناً مثالياً يقوم على علاقات عمل نزيهة وبناءة، ويأمل المقرر الخاص بقوة أن يستمر هذا التعاون ويزداد نمواً. ولقد سر بأن يتلقى معلومات إيجابية عن زيارات لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى أماكن الاحتجاز الثلاثة التي زارها وعن مساعدتها لها.

٥٧- وسمع المقرر الخاص من السجناء أن الغذاء قد تحسن إلى حد ما من الناحيتين الكمية والنوعية، على الأقل في الأماكن التي زارها. فحدثت زيادة في استخدام الزيت واللحم وفي فرص الحصول على ماء الشرب. ولسجن

ماندالاي ومعسكر عمل اهتون - بو نظامهما الخاص لتنقية المياه. وأتيح أيضا في بعض الأحيان الماء المغلي في صهاريج. وقيل إنه يتم تقديم اللحم بالكاري (أو بيضة للنباتيين) في السجون مرة واحدة في الأسبوع، بينما يقدم في معسكرات العمل مرتين على الأقل^(٧)، وأحيانا أكثر، مع كمية كافية من الأرز^(٨). على أن انطباع المقرر الخاص هو أن نوعية الغذاء في السجون ما زالت غير جيدة بالنظر إلى ما يذكر من ارتفاع معدل سوء التغذية.

٥٨- وقد تحسن أيضا إلى حد ما الاهتمام بالمرافق الصحية والصحة، فتجرى فحوص طبية كل نصف أسبوع أو كل أسبوع، وتوفر على نحو أفضل الأدوية الأساسية وفرص الوصول إلى مرافق الغسيل والاستحمام، ويتم تعقيم المراحيض، وتوفير حاويات المهملات للأجنحة والصابون للسجناء. ويسمح للأسر بزيارة السجناء كلما رغبت في ذلك. وحدثت أيضا بعض التحسينات في توفير الصحف والكتب ومرافق الترفيه.

٥٩- إلا أن المقرر الخاص غير متأكد من أن السجناء الموجودين في معسكرات العمل يمكن أن يستفيدوا الشيء الكثير من التحسينات الأخيرة، بالنظر إلى عملهم المرهق للغاية والمكثف في المقالع. والعمل اليومي محدد بـ ١٠٠ سلة من الحجارة، وكل سلة تأتي بريع قدره ١٠٠ كيات، منها، حسب قول السلطات المسؤولة عن السجن، ١٠ في المائة تخصص كمكافأة للسجناء وتقدم لهم عند الإفراج عنهم^(٩). ويعمل السجناء كل يوم من الساعة السادسة والنصف إلى الساعة الحادية عشرة صباحا ومن الساعة الواحدة إلى الساعة الخامسة بعد الظهر، باستثناء نصف يوم راحة بعد ظهر الأحد. ويذهبون في العادة إلى المقلع سيرا على الأقدام ويعودون بنفس الطريقة، ويستغرق ذلك نحو ٣٠ دقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، فهم المقرر الخاص أنهم يقيدون بالسلاسل ٢٤ ساعة يوميا في الأشهر الستة الأولى، ولكنهم لم يكونوا مقيدين وقت زيارته.

٦٠- وتلقى المقرر الخاص ادعاءات بشيوع الفساد وحوادث اعتداءات بدنية على السجناء، لكنه لم يتمكن من تقييم مداها. وكان انطباعه الأول هو أن إساءة المعاملة البدنية على يد المخابرات العسكرية عند الاحتجاز قبل المحاكمة تبدو إساءة مستوطنة، في حين أنها غير منهجية متى تم نقل المحتجزين إلى السجون. وفي هذا الصدد، يبدو أن ضعف النظام لا يكمن في سوء التعليمات بقدر ما يكمن في عدم تنفيذ القواعد والتعليمات وهذا يعني أن الشيء الكثير يتوقف على طريقة الإدارة، وسلسلة القيادة، وشخصية عاملي السجون وتثقيفهم.

٦١- وسمع المقرر الخاص أيضا عن تعرض فئات معينة من السجناء لمعاملة تمييزية. وكما فهم، فإن السجناء السياسيين، مثلا، لا يجوز إلغاء عقوبتهم، ولا تتاح لهم مرافق ترفيه، ويتلقون اهتماما طبيا أقل وبالتالي يحتاجون إلى الاعتماد على الإمدادات الطبية التي توفرها أسرهم، وتفرض قيود على زيارات أسرهم (مرة واحدة كل أسبوعين لمدة ١٥ دقيقة في حضور الحرس) ولا يسمح لهم بقراءة الصحف ولا يسمح لهم إلا بقراءة كتب دينية خاضعة لرقابة صارمة، ولكن ليس بعد الساعة الرابعة بعد الظهر. ويوضعون عادة في زنانات أمن خاصة مؤلفة من قسمين: قسم داخلي (قياسه حوالي ٨ x ١٠ أقدام) للنوم والأكل، وقسم خارجي (حوالي ٨ x ١٣ قدما)

للاستحمام والسير. وهناك باب من الفولاذ يفصل القسمين ويفتح من الساعة السابعة إلى الساعة الثانية عشرة صباحا ومن الساعة الثانية إلى الساعة الخامسة بعد الظهر. ولا يتم في العادة تقييد السجناء بالسلاسل ولا يرسلون إلى معسكرات العمل. وقد سمع المقرر الخاص أن السجناء الذين أدينوا بتعاطي المخدرات يُخضعون أيضا لمعاملة تمييزية تشكل، على نحو ما، نوعا من العقوبة الإضافية. وهكذا، كما فهم، يقيد هذا النوع من السجناء بالسلاسل لمدة ١٢ شهرا وليس لمدة ٦ أشهر مثل بقية السجناء، ولا يرسلون في العادة إلى المستشفيات لأن هذه الأخيرة تمانع في استقبال متعاطي المخدرات. وعلاوة على ضرورة ضمان تطبيق المعايير النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على قدم المساواة، يشير المقرر الخاص إلى ضرورة معالجة حاجات الفئات الضعيفة من السجناء، كالمرضى والمسنين والأحداث والنساء، ولا سيما النساء اللواتي لديهن أطفال والنساء الحوامل.

٦٢- وأبلغ المقرر الخاص أيضا بارتفاع معدل الوفيات فيما بين نزلاء معسكرات العمل، وذلك راجع، بصورة رئيسية، إلى الإرهاق البدني وعدم كفاية الرعاية الطبية. وهو يعتقد أن هناك جوانب عديدة لمعسكرات العمل لا تتفق مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. ويأمل بشدة أن تنظر الحكومة في إحداث تغييرات في التشريع الجزائي تجعل في الإمكان إغلاق معسكرات العمل القاسية هذه وتحويل النزلاء إلى مؤسسات أخرى. وتلقى المقرر الخاص أيضا قائمة تضم حوالي ٦٨ سجيناً سياسياً ذكر أنهم توفوا في السجن منذ عام ١٩٨٨. وإن قضية الوفاة في الاحتجاز قضية معقدة وهو ينوي بحثها بشكل دقيق، إلى جانب مجالات الاهتمام الأخرى المشار إليها أعلاه، خلال بعثاته القادمة.

٦٣- ويعتقد المقرر الخاص أن التعاون الذي أبدته حكومة ميانمار فيما يتصل بزيارات السجون يدل على أن سلطات ميانمار راغبة في فتح سجونها لإجراء فحص مستقل لحالة حقوق الإنسان ومستعدة للتعاون من أجل زيادة تحسين أوضاع تلك السجون. وبالإجمال، يرحب المقرر الخاص جدا بالتحسينات المتتالية التي طرأت على أوضاع السجون، ولكنه يرى أنه لا تزال هناك مشاكل تحتاج إلى معالجة على نحو شامل.

٥- حرية الدين

٦٤- ميانمار بلد متعددة الأديان. وأبلغ المقرر الخاص، خلال اجتماعه بوزير الشؤون الدينية، بأن البوذية (٨٩,٣ في المائة) والمسيحية (٥,٦ في المائة) والإسلام (٣,٨ في المائة) والهندوسية (٠,٥ في المائة) هي الديانات الأربع المعترف بها في ميانمار، مع وجود معتقدات وممارسات دينية أخرى عديدة، متمازجة في كثير من الأحيان مع الديانات الرئيسية، ولا سيما فيما بين القوميات الإثنية. وتمثل الديانات الرئيسية الأربع ١٢ مجموعة/منظمة دينية مسيحية، و٤ مجموعات/منظمات دينية إسلامية، و٤ مجموعات/منظمات دينية هندوسية. ومنظمات الرهبان البوذيين العاملة على جميع المستويات موحدة في هيئة تدعى سانكا. وهناك ٤٦٨ ٥١ ديرا، و٣٢٦٥ كنيسة،

و٢٦٦٦ مسجدًا، و٤٦٦٦ معبدًا هندوسيًا، وهذا المشهد النادر يدل على غني التنوع الديني. وهناك قرابة ٤٧٥ ٠٠٠ راهب بوذي وقرابة ٢٥ ٠٠٠ راهبة.

٦٥- وأسندت إلى وزارة الشؤون الدينية مهمة العمل على تعزيز الحرية الدينية و"تنقية بوذية تيراوادا وإدامتها وتعزيزها"، والحفاظ على تقاليد ميانمار وثقافتها. وقد وجدت الوزارة منذ الاستقلال وضمت، بعد إعادة تنظيم الوزارات في عام ١٩٦٢، إلى وزارة الداخلية في نفس هذا العام، إلى أن أعيد إنشاؤها كوزارة مستقلة في عام ١٩٩٢. والهدف الأول للوزارة هو حماية وتعزيز ممارسة الحق في حرية العبادة بروح من الاحترام المتبادل والتسامح. وأبلغ المقرر الخاص بأن الوزارة تنظم سنويًا، لهذا الغرض، معونات/منحًا مالية للطوائف البوذية والمسيحية والإسلامية والهندوسية، وتتخذ ترتيبات ليشترك الزعماء الدينيون في حلقات دراسية/مؤتمرات دينية في الخارج، وتساعد زعماء الطوائف الدينية الأخرى على الحصول على أذون للسفر بحرية، وتساعد المرسلين من الديانات الأخرى على تمديد إذون إقامتهم في البلد، وتقوم بجهود وساطة في حالة نشوب منازعات دينية. وأبلغ المقرر الخاص أيضًا بأنه يسمح بنشر الكتب والمنشورات الدورية الدينية الخاصة بكل طائفة وباستيراد النصوص والمواد والأشرطة الدينية لأغراض دينية. ويسمح بالاحتفال في كل سنة بعيد الميلاد وعيد الفصح بالنسبة للمسيحيين، وبمولد النبي محمد بالنسبة للمسلمين، وديباولي بالنسبة للهندوس. ويمكن أيضًا أن تذاع عبر راديو ميانمار برامج بمناسبة الأيام المقدسة.

٦٦- ويؤيد المقرر الخاص تمامًا سياسة حكومة ميانمار الهادفة إلى تعزيز الحق في حرية العبادة، وهو أمر يتمشى مع روح قيم ومبادئ حقوق الإنسان. وفي هذا الشأن، يشعر بالقلق بشكل خاص إزاء ما ذكر عن وقوع أعمال عنف ضد الطوائف الإسلامية في عام ٢٠٠١. وزعم أنه تمت مهاجمة أفراد من المسلمين ومنازل ومحلات ومساجد إسلامية ونجم عن ذلك عدد غير معروف من الوفيات والإصابات، وعملية نهب واسعة النطاق وتدمير للممتلكات والمباني الدينية في سيتوي (شباط/فبراير)، وتونغو وكويوي وسو (١٥-١٧ أيار/مايو) وفي بي وباكوكو وباغو وتونغو وإنتاداد (منتصف تشرين الأول/أكتوبر). وذكر أنه حدثت عمليات اعتقال عديدة شملت ٣٤ شخصًا فيما يتصل بأعمال الشغب التي وقعت في بي وتونغو وباغو. وفرض حظر التجول في عدة أنحاء. وأكد مجلس الدولة للسلم والتنمية وقوع أعمال الشغب إلا أنه لم يصدر أية معلومات. ولم يشجع، فيما يبدو، على تقديم التقارير أو الاتصال المحلي. وخضعت الطوائف الإسلامية، منذ ذلك الوقت، لمراقبة أمنية مكثفة، وقيدت حركة التجمع كما قيد السفر أو حظر. وسمع المقرر الخاص أيضًا ادعاءات بأن السلطات المحلية ربما شجعت في بعض الحالات على التوترات، ولم تتدخل إلا في مرحلة متأخرة لوقف العنف. وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة فإنها مدعاة لقلق بالغ. فينبغي، في الإطار الدولي الحرج الحالي الذي أعقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة، بذل الجهود لإزالة مثل هذه التوترات، التي قد تتحول، في سياق ميانمار، إلى اضطرابات وعنف أوسع نطاقًا. ويبدو أن

هذا هو أحد الأسباب التي قيل إنها جعلت مجلس الدولة للسلم والتنمية يعلن في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر حالة الطوارئ لمدة ٤٥ يوما ويعجل باتخاذ تدابير أمنية في جميع أرجاء البلد.

٦٧- وطلب المقرر الخاص في رسالته المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والموجهة إلى ممثل ميانمار الدائم في جنيف معلومات بشأن الادعاءات سالفه الذكر. وكان المقرر الخاص المعني بحرية الدين قد وجه في وقت سابق (١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١) كتابا إلى حكومة ميانمار بشأن أحداث الشغب الإثنية التي وقعت في تونغو في أيار/مايو.

٦٨- إن أنواع التوتر الإثني والديني والعنف المزمدة في شمال غربي ولاية راخين مثيرة جدا للقلق. وهذه قضية معقدة تتطلب الاهتمام. وينوي المقرر الخاص إنعام النظر فيها في فرصة مقبلة مناسبة. وبالمثل، فإن القيود المفروضة، كما قيل، على حق الأقليات المسيحية في العبادة، وبخاصة في ولاية تشن، ستكون أيضا موضوع اهتمام.

٦٩- إن التوترات بين الإثنيات والتوترات الدينية مسألة تبعث على بالغ القلق في بلد يطرح فيه التنوع البشري والتاريخي والسياسي واللغوي والثقافي الغني للغاية تحديا سياسيا مستمرا يتمثل في جعل هذه الاختلافات تتعايش بصورة سلمية ودينامية وبناءة. وتعتبر جدليات الوحدة والتنوع المعقدة تحديا رئيسيا للجهود الحالية الرامية إلى بناء الأمة في ميانمار. وإذا لم يسع البلد إلى إقامة الوحدة بروح من التسامح الذي يراعي الاختلافات، فإنه يخشى أن تنهار الجهود نفسها التي يبذلها من أجل استتباب السلم والاستقرار.

٦- السخرة

٧٠- يعرب المقرر الخاص عن ارتياحه لأن بعثة الفريق الرفيع المستوى حظيت بتعاون السلطات الكامل. ويعتقد بأن ذلك يبرهن على التزام حكومة ميانمار بالوفاء بالتزاماتها الدولية وبوضع حد فعلي للسخرة فعلا.

٧١- ويحيط المقرر الخاص علما بجوانب عديدة تتعلق بإعمال حظر السخرة في ميانمار على النحو الذي أبلغ به الفريق الرفيع المستوى: فلم ترفع إلى المحاكم أي قضية تتعلق بالسخرة، إما لأن الناس لا يثقون باستقلال وفعالية المحاكم أو الشرطة، أو لأنهم يخشون عواقب الشكوى نظرا إلى عدم وجود سبل مستقلة لرفع الشكاوى. ويفضل الناس اللجوء إلى الوسائل الإدارية. وتفيد التقارير بأنه تم اتخاذ إجراءات إدارية ضد من يلجأ إلى السخرة في ٣٨ حالة ولكن لم يتخذ أي إجراء في إطار قانون العقوبات.

٧٢- وكذلك يحيط المقرر الخاص علما بالاستنتاجات المؤقتة التي توصل إليها الفريق الرفيع المستوى في تقريره الذي بين فيه وجود "تطور إيجابي بسيط للغاية في الأوضاع"^(١٠). ولقد أصبح اللجوء إلى السخرة أقل من ذي قبل

على ما يبدو ولكن يظهر أن هذا الاتجاه غير مستديم وأن التفاوت كبير بين الأقاليم. ولقد توقف اللجوء إلى السخرة في مشاريع الهياكل الأساسية المدنية على ما يبدو. وتقع أكبر الانتهاكات في ولاية شان الجنوبية وفي المناطق الشرقية من ولاية كاين وكذلك في شمالي راخين حيث ينشط العسكريون.

٧٣- ويعتقد المقرر الخاص بأن التقرير يبين بدقة التزام الحكومة بالقضاء على السخرة وما يكتنف تنفيذ هذا الالتزام من مشاكل. ويود استرعاء الانتباه إلى أن السخرة وثيقة الصلة بمشاكل تنجم إلى حد كبير عن عدم كفاية الموارد المتاحة لحكومة وشعب ميانمار لتسوية العديد من المسائل التي يواجهها، بما فيها حركات التمرد المستمرة في المناطق الحدودية، وتهريب المخدرات، والتطور الديمقراطي البطيء في البلد. وكذلك يدرك المقرر الخاص أن هذه المشاكل تتفاقم في الوقت نفسه بسبب عدم توافر الدعم والتفهم الكافيين من جانب المجتمع الدولي والحاجة الملحة إلى أن يصبح المسؤولون الحكوميون وغيرهم واعين تماما بالمعايير الدولية الحديثة نظرا إلى أن ميانمار تخرج من عزلة دولية دامت ٤٠ عاما.

٧٤- ويعرب المقرر الخاص عن تقديره للدقة التي توخاها الفريق الرفيع المستوى في تعيين مواطن الضعف التي ينبغي للحكومة أن تعالجها ومن بينها الافتقار إلى دعاية متسقة عبر وسائل الإعلام، باللغات الملائمة، للأمر رقم ٩٩/١ والأوامر المكمل له يقوم بها المسؤولون الحكوميون ويوضحون فيها ما يترتب على هذه الأوامر من آثار. وثمة حاجة إلى إجراء استعراض شامل ومتناسك لإجراءات المقاضاة والتدابير الإدارية التي ينبغي اتخاذها في حال تقديم الشكاوى لضمان إعمال المعايير ذات الصلة.

٧٥- ويعتقد المقرر الخاص بأنه يجب على الحكومة أن تدرس بجدية وتنفذ اقتراحا يدعو إلى إنشاء مكتب مستقل للمظالم وفتح مكتب لممثل منظمة العمل الدولية في يانغون. وقد يساعد وجود منظمة العمل الدولية في ميانمار على إقامة تعاون فعال ومستمر مع السلطات. ويعتقد المقرر الخاص بأنه يجب الشروع، أيضا، في تدريب العسكريين والموظفين الحكوميين على معايير العمل وقانون حقوق الإنسان تدريبا منهجيا.

٧٦- ولا شك في أنه توجد في التقرير مسائل تتطلب مواصلة النظر فيها ودراستها لما يترتب عليها من عواقب هامة على صعيد الموارد. ويحيط المقرر الخاص علما بأن التقرير يعترف بأن الفقر وعدم توافر المخصصات اللازمة في الميزانية لحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هما أساس مشكل السخرة في البلد. وأفاد التقرير بأن الافتقار إلى مساعدة المجتمع الدولي يؤدي، مع تقلص الواردات الحكومية، إلى تقييد قدرة الحكومة على إجراء إصلاحات هيكلية وبرنامجية أهم.

٧٧- وأخيرا، يشاطر المقرر الخاص وجه القلق الخاص المعرب عنه في التقرير إزاء تورط السلطة العسكرية في السخرة. وينشأ هذا القلق، في جملة أمور، عن تقارير وردت من المناطق الثلاث في البلد التي تثير أهم المشاكل

الأمنية لشعب ميانمار. وأحاط المقرر الخاص علما بأن الادعاءات الواردة بشأن السخرة لها صلة بسياسة "الاعتماد على الذات" التي تتبعها القوات المسلحة الحكومية. ويلاحظ التقرير أن الافتقار إلى المعدات الآلية، بما فيها طائرات الهليكوبتر، يدفع إلى استخدام المدنيين في القتال. ويقترح تخفيض عدد القوات لخفض الاحتياجات من الموارد. ولكن الجيش الحديث الأقل عددا يتطلب أيضا قدرا كبيرا من الاستثمارات الرأسمالية والنفقات المتكررة للتمكن من توفير مستوى الأمن المطلوب الذي تقتضيه الأوضاع، وتلك الموارد غير متوفرة.

٧٨- ويعتقد المقرر الخاص بأنه يجب الاعتماد على التنمية البشرية والتحديث الاقتصادي لفتح الفقر الذي يعتبر أساس العديد من المشاكل التي تعانيها ميانمار. ويجب أن تولى الأولوية القصوى لدى تناول هذه المشاكل للتدبير الاقتصادي الرشيد ولتخصيص موارد إضافية في الميزانية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يلزم أن توفر المنظمات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة المساعدة والدعم للحفاظ على سرعة خطى الإصلاحات. ويجب أن تتخذ تدابير لبناء القدرات بغية تعزيز القدرات المالية والإدارية للحكومة وضمان توافر ما يلزم من موارد وعاملين للإبقاء على الزخم.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- التعليم العالي

٧٩- بدأ المقرر الخاص أثناء البعثة التي قام بها لتقصي الحقائق بالنظر في وضع التعليم العالي. وهو يعترف بالنظر في وضع التعليم الأساسي خلال بعثته المقبلة. ولقد بدأ مستوى التعليم العالي يتدهور منذ استلام ني ون مقاليد الحكم في عام ١٩٦٢، وعانى هذا التعليم من سنوات عديدة من العزلة والركود والقمع. وفي عام ١٩٨٨ أخذت الحكومة قتم بالشواغل الطلابية وبدأت بتنفيذ سياسة مشاهة لسياسة ني ون اشتملت على التشتيت الجغرافي للمؤسسات وعلى تخفيض مدد الدراسة للطلاب. وتم في عام ١٩٨٨ إغلاق جميع الجامعات المدنية، باستثناء جامعات التعليم عن بعد وتعليم اللغات الأجنبية، كما بدأ إغلاق العديد من الكليات وظلت مغلقة لمدة بلغت ثماني سنوات حتى عام ١٩٩٩. ونتيجة لذلك وجدت أعداد كبيرة من الطلاب الذين ينتظرون فرصة لمباشرة أو إنهاء دراستهم. وكانت هذه الأعداد تشكل، بالإضافة إلى عدم توافر الموارد الكافية للتعليم، تحديا هائلا للسلطات، فشرعت هذه الأخيرة خلال السنتين الماضيتين في بذل عدد من الجهود الإصلاحية لتقوم الأوضاع.

٨٠- وبدأت معاهد التعليم العالي تفتح أبوابها من جديد تدريجيا اعتبارا من عام ١٩٩٩. وفتحت كليات الطب أبوابها في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لاستئناف التدريس لطلاب السنة الثالثة وحتى الأخيرة، وكليات الهندسة أبوابها في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لاستئناف التدريس لطلاب السنة الثالثة إلى الرابعة، وجامعة يانغون أبوابها في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لاستئناف التدريس لطلاب السنة الأخيرة. وبحلول شهر تموز/يوليه

٢٠٠٠ كانت جميع الجامعات والكليات قد استأنفت التدريس في كافة الصفوف الأخرى. وبذلت، بالإضافة إلى ذلك، جهود لبناء معاهد جديدة للتعليم العالي ولرفع مستوى المرافق التربوية الموجودة وتحديثها. وتم تقليص مدة الدراسة سنة واحدة في جميع المعاهد والجامعات باستثناء كليات الطب وطب الأسنان. وعلى الرغم من تقليص مدة الدراسة بقيت المناهج الدراسية على ما كانت عليه.

٨١- وأبلغ المقرر الخاص أثناء اجتماعه بوزير التربية بأنه يوجد في البلد ١٢٤ معهدا للتعليم العالي وأن عدد الطلاب المسجلين فيها بلغ ٢٠٣ ٥٥٥ طلاب في عام ٢٠٠١، مقابل ٣١ معهدا ونحو ١٣٤ ٠٠٠ طالب في عام ١٩٨٨. وتقوم ١١ وزارة مختلفة بإدارة تلك المعاهد، من بينها وزارات التعليم، والصحة، والثقافة، والحراجة، والزراعة والري، وتربية الماشية والأسماك؛ والتعاونيات، والعلم والتكنولوجيا، والشؤون الدينية، ومجلس اختيار الخدمة المدنية والتدريب، والنهوض بالمناطق الحدودية، وشؤون الأعراق الوطنية والتنمية. وعلى الرغم من أن الوزارات مستقلة في إدارة المعاهد التابعة لها فهي تطبق سياسة موحدة من حيث المؤهلات والمناهج الدراسية التي يحددها مجلس الجامعة الذي يترأسه وزير التربية ويتألف من ممثلين عن تلك الوزارات. وأفاد الوزير بأن المعاهد والكليات أصبحت الآن مفتوحة في جميع الولايات والمقاطعات وأنه سيتم في عام ٢٠٠٢ فتح جامعتين وكلية واحدة في يانغون وكيوكسيه وباماو على التوالي.

٨٢- وردا على السؤال الذي وجهه المقرر الخاص بشأن أسباب نقل مؤسسات التعليم العالي إلى المدن التابعة الجديدة ونشرها في جميع أرجاء البلد، قيل له إن هذا الإجراء اتخذ لتيسير إمكانية وصول الناس إليها وزيادة طاقاتها. وقدم توضيح بخصوص جامعة يانغون التي أنشئت في البداية لاستقبال ٨ ٠٠٠ طالب والتي استعيض عنها بجامعتين جديدتين الآن هما جامعة شرقي يانغون في تروا، ثانليين (بلغ عدد طلابها ٤١٧ ٣ طالبا في عام ٢٠٠١) وجامعة داغون في داغون، وهي مدينة تابعة جديدة (بلغ عدد طلابها ٥٣٠ ١٣ طالبا في عام ٢٠٠١). ومن المزمع افتتاح جامعة أخرى هي جامعة غربي يانغون في هنتتاين في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وليست هذه الجامعات بعيدة عن الجامعة الموجودة في وسط المدينة فحسب، بل وقد أصبحت إمكانية الالتحاق بالجامعة الأخيرة مقيدة الآن؛ فلا يقبل في جامعة يانغون الرئيسية إلا طلاب الدراسة العليا وطلاب الدبلوم (بلغ عددهم ١٨٩ ٥ طالبا في عام ٢٠٠١).

٨٣- ويرى المقرر الخاص أن ازدياد عدد الطلاب بمقدار أربعة أمثال عما كان عليه يمكن أن يعزى إلى عاملين على الأقل: '١' افتتاح مرافق التعليم العالي في جميع أرجاء البلد، الذي يفترض أنه أسهم في تيسير إمكانية الوصول إلى تلك المرافق؛ '٢' والإقبال على التعليم عن بعد الذي ما انفك يزداد، ولا سيما بين الذين ليست لديهم مؤهلات كافية للانتساب إلى المعاهد المهنية ككليات الطب والهندسة والدراسات الحاسوبية، كما أن الحصول على شهادة الإجازة الجامعية أقل تكلفة وأسهل عندما يمكن التوفيق بين الدراسة والعمل^(١). ويثبت عدد

الطلاب المسجلين خلال السنوات الأخيرة صحة هذه الملاحظة. فقد بلغ عدد طلاب التعليم عن بعد، في عام ١٩٩٩، نحو ١٧٨.٠٠٠ طالب، مقابل زهاء ١٤٠.٠٠٠ طالب مسجل في جميع مؤسسات التعليم العالي الأخرى في البلد؛ وبلغت هذه الأعداد في عام ٢٠٠١ نحو ٣٥٠.٦٠٠ طالب و ٢٠٤.٦٠٠ طالب، على التوالي. وتدير جامعتا يانغون وماندالاي للتعليم عن بعد شؤون التعليم عن بعد، وهو يقوم على "نظام التعليم الإلكتروني"، وبموجبه تحول المحاضرات إلى "مراكز التعليم" في جميع أرجاء البلد وتنجز الأعمال الدراسية بالمراسلة.

٨٤- وشاهد المقرر الخاص أثناء بعثته أمثلة تثبت الجهود التي بذلتها الحكومة لرفع مستوى مرافق التعليم وتحديثها. فقام المقرر الخاص بزيارة المباني الكبيرة والجديدة للرابطة الوندوية للتضامن والتنمية^(١٢) التي تدير دورات تعليم غير رسمي موازية في جميع أرجاء البلد. كما زار جامعة الإرسالية البوذية الجديدة التي افتتحت في عام ١٩٩٨ لتكون مركزا للتعليم العالي لتلقين نظرية وممارسات بوذية ثيرافادا في إطار مشروع خاص ترعاه الحكومة. وتعتبر هذه الجامعة فريدة من نوعها لأن جميع الطلاب المقبولين فيها يحصلون على منحة دراسية كاملة تغطي جميع التكاليف، بما فيها رسوم التسجيل والكتب والمأوى والمأكل. وكان عدد الطلاب يبلغ ١٤٦ طالبا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ومن بينهم ٧٦ طالبا من ١٦ دولة أجنبية، وكانت الهيئة التدريسية تتألف من ٣٤ مدرسا. ويتوقع، وفقا للمشروع، أن تستقبل الجامعة ١٢٠٠ طالب في غضون ١٠ سنوات.

٨٥- وزار المقرر الخاص أيضا جامعة يانغون حيث لاحظ، على العكس، ضرورة استثمار مبالغ كبيرة لتحسين الهياكل الأساسية بصفة عامة. ولكنه وجد من المشجع أن يكون للجامعة مختبر حاسوبي حديث وأن تكون إدارة الأبحاث التاريخية فيها موصولة بشبكة الإنترنت. وقابل المقرر الخاص أثناء زيارته طالبا يعملون في المختبر الحاسوبي. وأبلغ بأن إدارة التعليم العالي ومكتب الموارد التربوية ووزير التربية هم الجهات الوحيدة الموصولة بشبكة الإنترنت بالإضافة إلى الإدارة المشار إليها أعلاه. وأعلم، أيضا، بأنه سيتم وصل عدد أكبر من المعاهد وصلا مباشرا بشبكة الإنترنت بعد تجهيز تلك المعاهد بالمعدات اللازمة، وذلك ربما في السنة القادمة.

٨٦- وزار فريق المقرر الخاص جامعة النهوض بالأعراق الوطنية في ساغينغ، وقد أنشئت هذه المؤسسة في عام ١٩٦٤ ورفعت إلى مستوى الجامعة في عام ١٩٩١ وكانت هياكلها الأساسية الجديدة مثيرة للإعجاب. وقد بلغ عدد طلاب هذه الجامعة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ١٠٥٠ طالبا من جميع الأعراق الوطنية في ميانمار، وبلغ عدد المدرسين فيها ٣٨٠ مدرسا. وكانت الجامعة مجهزة بما يلزم من المواد الأساسية وذلك ربما لأنها وضعت من قبل مباشرة تحت إشراف رئيس مجلس الدولة للسلم والتنمية. وشاهد الفريق، في جملة أمور أخرى هناك، مختبرات حاسوبية ولغوية مجهزة بالكامل، ومكتبة للأقراص المدججة المقروءة فقط، وقاعات تدريس حديثة؛ وكانت هذه الأمور مشجعة للغاية ولكن لم يكن استخدامها ممكنا وقت القيام بالزيارة لعدم وجود تمديدات كهربائية. وطلب الفريق زيارة المكتبة ولكنها كانت مغلقة في ذاك اليوم. وشاهد الفريق شريط فيديو يبين أن

إعداد الطلاب في هذه الجامعة يعتمد على التعليم النظري والتعليم العملي في آن واحد وذلك بغية إعداد قادة صالحين يضعون في اعتبارهم "القضايا الوطنية الرئيسية الثلاث لميانمار، ألا وهي: عدم فسخ الوحدة، وعدم تحطيم التضامن الوطني، وإدامة السيادة الوطنية".

٨٧- وعلى الرغم من ازدياد عدد معاهد التعليم العالي منذ عام ١٩٩٩ ومن بذل الجهود مؤخرا لتحسين بعض الموارد التربوية، كان ازدياد عدد طلاب التعليم التقليدي أقل بمقدار ٢,٧ مثلا من عدد طلاب التعليم عن بعد. ويوجد عدد من العوامل التي ربما أسهمت في تلك الحالة، ويذكر المقرر الخاص، من بينها، القيود الشديدة على صعيد الموارد المالية والبشرية، كعدم توافر العدد الكافي من المعلمين، وضعف القاعدة المادية النسبي (مثلا الكتب، والمكتبات، والمختبرات العلمية، وإمكانية الانتفاع من شبكة الإنترنت، والتزويد بمياه الشرب والإمدادات الكهربائية)، وباستثناء عدد قليل من المؤسسات كترك التي زارها المقرر الخاص ووصفها أعلاه، يؤدي ذلك إلى رداءة مستوى التعليم وبذا، يثني الطلاب عن التسجيل. وقد تكون رسوم التسجيل التي تبلغ ٥٠٠ كيات شهريا في الجامعات التقليدية (أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة) و ١ ٥٠٠ كيات للسنة بأكملها في جامعات التعليم عن بعد، عاملا مساهما أيضا.

٨٨- ولقد تلقى المقرر الخاص معلومات بشأن الشروط السياسية التي ينبغي تلبيتها للقبول في الجامعات وبشأن رداءة التدريب المهني الذي يوفر للهيئة التعليمية. وتفيد التقارير بأنه يجب على جميع الطلاب المسجلين في المعاهد والجامعات أن يقدموا رسائل توصية رسمية صادرة عن سلطة محلية (مجالس السلم والتنمية على مستوى الدائرة/القرية) وعن أحد مخافر الشرطة المحلية أيضا بما يشهد بحسن سلوك الشخص المعني وبأنه لا يضطلع بنشاط سياسي. كما أبلغ المقرر الخاص بوجود مراقبة أمنية متشددة في الحرم الجامعي، و"بتزوح الأدمغة" من قطاع التعليم العام إلى قطاع التعليم الخاص المتنامي (للأقلية التي تتوافر لها الإمكانيات اللازمة)، وبحرمان أبناء السجناء السياسيين من إمكانية تحصيل التعليم العالي حتى وإن كانت لديهم المؤهلات الدراسية الكافية. وتلقى المقرر الخاص معلومات تفيد أيضا بأن السلطات العسكرية تضمن لمساعدتها إمكانية تحصيل التعليم العالي وذلك، في جملة سبل، عن طريق معاهدها التربوية الخاصة، ككلية خدمات الدفاع وجامعات الحقوق والهندسة والطب العسكرية المجهزة على أتم وجه. كما يمكن لأفراد الأسر الميسورة وأقاربها أن يرسلوا أطفالهم إلى الخارج لتحصيل التعليم الجامعي. ويعرب المقرر الخاص عن أمله في أن يتمكن من درس هذه المجالات بأسلوب بناء خلال بعثته المقبلة.

٨٩- ويسر المقرر الخاص أن يحيط علما بالارتفاع الكبير جدا في معدل تسجيل الإناث في التعليم العالي. ويتم قبول الطالبات في العديد من المؤسسات وفقا لمعدل معين قائم على أساس الجنس. وعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة قبول الإناث في مدارس العلوم الحاسوبية ومعاهد التربية ٥٠ في المائة، وفي كليات الهندسة ٤٠ في المائة. حتى إن

عدد الإناث يتجاوز عدد الذكور في أماكن عديدة، كما في المعاهد التي تشرف عليها وزارة الثقافة مثلا والتي تعادل فيها نسبة الإناث إلى الذكور حاليا ٤٨٣ طالبة مقابل ٢٣١ طالبا. وتبلغ هذه النسبة في المعاهد التي تشرف عليها وزارة التربية ٦١,٣ في المائة للإناث مقابل ٣٨,٧ في المائة للذكور.

٩٠- ولم يتمكن المقرر الخاص من الحصول على معلومات من المصادر الحكومية بشأن نسبة الأموال المخصصة بالضبط لقطاع التربية في ميزانية الدولة، ولكن قيل له إن ميزانية التربية هي ثاني أكبر ميزانية بعد ميزانية المياكل الأساسية وإنه يخصص قدر أكبر من الأموال لقطاع التعليم العالي منه لقطاع التعليم الأساسي. وتفيد الإحصاءات الأخيرة المقدمة من مصادر أخرى بأن الإنفاق الحكومي على التعليم العالي انخفض من ٠,٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فترة السنتين ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٠,١٧ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٩/٢٠٠٠، وهي نسبة منخفضة للغاية بموجب المعايير الدولية، خاصة على ضوء أهمية التحدي الذي تشكله عملية إصلاح التعليم العالي^(١٣).

٩١- وبصفة عامة، تعتبر الجهود التي بذلتها الحكومة لفتح جميع معاهد التعليم العالي من جديد ولبناء مرافق تربوية جديدة وتحديث المرافق الموجودة، وتشجيع الإناث على الالتحاق بها، جهودا مشجعة للغاية. ويرى المقرر الخاص أنه يجب على الحكومة أن تعزز مكاسبها برصد قدر أكبر بكثير من الموارد، مع التركيز على تحسين مستوى التعليم الموفر في المؤسسات الموجودة. ويجب لبلوغ هذا الهدف استخدام الاستثمارات بصورة أفضل لتحقيق الأغراض المنشودة ومعالجة مجالات حساسة مثل تدريب المدرسين وتعزيز المواد الأساسية للجامعات والمعاهد بالتساوي.

٢- فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٩٢- يثير الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ميانمار قلقا كبيرا للغاية. ولقد أعطت المعلومات التي أبلغها كل من فريق الأمم المتحدة القطري ووزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية للمقرر الخاص أثناء بعثة تقصي الحقائق صورة مخيفة حقا عن الواقع. فمعدل الإصابات الذي يقارب ٢ في المائة في ميانمار يضع البلد في المركز الثاني من حيث معدل الإصابات في المنطقة. واستنادا إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي تفيد باحتمال أن يكون عدد الإصابات بالفيروس قد تجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ حالة الآن، يكون شخص واحد تقريبا من بين كل ١٠٠ شخص مهددا بالخطر.

٩٣- وتقوم الحكومة بمكافحة فيروس ومرض الإيدز باتباع نهج متعدد القطاعات. فتطبق في البلد برامج تثقيفية تخص عامة الجمهور فضلا عن فئات السكان المعرضة للإصابة. وتوفر الحكومة، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة

والمنظمات غير الحكومية الدولية، الدعم لإدارة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وتطبيق برنامج لاستخدام الواقي بنسبة ١٠٠ في المائة، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وتطبيق برنامج لتحقيق سلامة الدم، وتوفير العناية وإسداء المشورة للأشخاص المصابين بفيروس ومرض الإيدز. وينبغي أن تكثف هذه الجهود إلى حد كبير وبأسلوب حازم ومنسق وأن تولى الأولوية القصوى لأن السنوات الخمس القادمة ستكون حاسمة لمعرفة كيفية انتشار المرض في المستقبل. وإذا لم تتخذ هذه الإجراءات الآن سيصبح فيروس ومرض الإيدز مشكلاً رئيسياً في البلد لأنه قد يقتل في ظرف بضع سنوات عدداً من الناس أكبر مما قتل في جميع التفاعلات الداخلية خلال عقود عديدة. والجبل الجديد هو الذي سيتحمل مبدئياً عبء تفشي هذا المرض. ولا يمكن وقف انتشار المرض إلا عن طريق تعبئة اجتماعية شاملة وبتشجيع الإجراءات الوقائية والعلاجية في إطار حملة وطنية شاملة ومستدامة تترأسها السلطات على أرفع المستويات بدعم دولي ملائم. ويرحب المقرر الخاص في هذا الصدد بالشروع في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ في تطبيق خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ميانمار، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وسيطلب تنفيذ الخطة زهاء ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، قدمت منها حتى الآن وكالات الأمم المتحدة المشتركة في الخطة ٤,٦ مليون دولار.

٩٤- و يجب أن يكون الإنفاق العام على الصحة كافياً على ضوء التحديات الجديدة الناشئة عن انتشار فيروس ومرض الإيدز، ومن دواعي القلق أن يكون الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية قد انخفض من ٠,٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فترة السنتين ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٠,١٧ في المائة في فترة السنتين ١٩٩٩/٢٠٠٠^(٤). ولكن تدعي الحكومة أن نفقاتها الصحية في فترة السنتين ٢٠٠٠/٢٠٠١ ازدادت لتبلغ ٠,٣٠٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً - مسائل أخرى

ألف - عمليات وقف إطلاق النار

٩٥- ولقد تكللت المبادرات التي اتخذتها الحكومة خلال التسعينات بنجاح باهر من حيث التقدم المحرز في تحقيق السلم بالاتفاق مع مختلف المجموعات الإثنية المسلحة على وقف إطلاق النار وما أعقب ذلك من جهود إنمائية (إلى حد كبير بفضل الأمين الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية، الفريق خين نيونت). وسمع المقرر الخاص في الاجتماع الذي عقد في يانغون مع زعماء مجموعات الثوار السابقين ما أعرب عنه هؤلاء الزعماء من تمتع بمجموعاتهم باستتباب السلم والأمن بصورة لا مثيل لها عقب وقف إطلاق النار. وبعد أن ذكر الزعماء بأن أراضيهم مرت بمرحلة قلائل خلال عقود عديدة نتيجة التفاعلات المسلحة، بدوا وكأنهم راضون عما اختاروه من طريق بالنيابة عن

شعبهم كما بدوا مرتاحين لآفاق التطور الاقتصادي والاجتماعي التي انفتحت أمامهم. وكانت الجبهة الشعبية الوطنية لتحرير الكاريبي إحدى تلك المجموعات على سبيل المثال. ولقد اتفقت على وقف إطلاق النار مع مجلس الدولة للسلم والتنمية بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٤ ولكنها ما زالت تحتفظ بأسلحتها (زهاء ٢٠٠٠ شخص)؛ وتقع أراضيها في المنطقة الخاصة رقم ٢ التابعة لولاية كياه، وتعمل هذه الجماعة في الزراعة وقطع الأخشاب والتعدين وشق الطرق^(١٥). وقد قام زعيم إحدى المجموعات المنشقة عن الاتحاد الوطني الكاريبي التي سلمت أسلحتها مقابل السلم في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨ واستوطنت في منطقة باياغون الخاصة، بإبلاغ المقرر الخاص بأن المجموعة بدأت منذ ذلك الحين تنفيذ برامج خاصة بتربية الماشية وبرامج زراعية وأنها فازت، في جملة أمور، بجائزة من منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٩ تقديرا لما أنجزته في ميدان تربية الدواجن؛ وكان هؤلاء يعيشون من قبل في أكواخ صغيرة ولكنهم أصبحوا يسكنون الآن في منازل مزودة بالكهرباء ويمتلكون قطعاً أكبر من الأراضي.

٩٦- وفي ولاية شان قام فريق المقرر الخاص، بسبب الاضطراب إلى نقله بسرعة من لاشيو إلى مستشفى مانداي العام، بإجراء زيارة سريعة لناميت في منطقة والخاصة ولمدينة موز الحدودية. وتمكن الفريق من مشاهدة كيف يتم تحويل مناطق النزاع السابق إلى مناطق إنمائية تعيش في سلام وتحقق فيها إنجازات إيجابية من حيث تنمية الهياكل الأساسية، والتجارة، والإنتاج الزراعي الواسع النطاق. وكان من المزمع أن يزور الفريق منطقة أخرى هامة من المناطق المشمولة في اتفاق وقف إطلاق النار لو لم تعلق الزيارة.

٩٧- ولم يتمكن المقرر الخاص من الحصول أثناء زيارته على نص اتفاق السلام من أي من المجموعات المعنية بوقف إطلاق النار التي قابلها. وأوحي له بأنه لا يوجد أي نشاط سياسي في المناطق المشمولة باتفاق وقف إطلاق النار، وأن المجموعات الإثنية المقيمة في تلك المناطق تتمتع بحكم الواقع بحرية إدارة أراضيها بنفسها. أما الحكومة المركزية فهي ممثلة بوجود عسكري ومشرفين إنمائيين فقط. وتحتفظ بعض المجموعات بأسلحتها ولكن لا يؤدي ذلك إلى مشاكل أمنية، على حد ما أفاد به الناطقون باسم الحكومة، وتعمل جميع المجموعات الأطراف في وقف إطلاق النار على تنمية مناطقها بالتعاون مع الحكومة. ويرى المقرر الخاص أنه يجب، قبل أن يتمكن من إبداء رأيه بموضوعية وموثوقية فيما يتعلق بالعوامل المتعددة التي أدت إلى تلك التطورات، أن تؤمن إمكانية الوصول بصورة دائمة ومستقلة وشفافة إلى تلك المناطق للقيام بالأبحاث اللازمة، وأن الحق في السلم والحق في الأمن هما حقان أساسيان من حقوق الإنسان وأن التمتع بهما قد يسهم في إرساء أسس التنمية الاقتصادية، ولكن يجب تقييم المنافع الاجتماعية الفعلية لهذه التنمية كما يجب وضع الأسس السياسية والمؤسسية للمناطق التي تتمتع على ما يبدو باستقلال ذاتي جزئي أو كبير داخل اتحاد ميانمار.

باء- اللاجئين والمشردون داخليا

٩٨- مازال المقرر الخاص يستلم تقارير وادعاءات تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمدنيين المقيمين في مناطق النزاع بين الجيش والمجموعات المسلحة، ولا سيما في ولايتي كاين وكياه الشرقيتين، وفي ولاية شان الجنوبية، ومقاطعة ساغينغ الشمالية، وولايتي راخين وشين. وكالمعتاد في مثل هذه النزاعات، يتعرض السكان الفقراء العزل للضغوط والانتهاكات ويصبحون ضحايا القوات المسلحة المختلفة التي تعترض مجتمعاتهم. وغالبا ما يمارس هذا العنف بصورة تعسفية وعشوائية وخارج نطاق القانون. ويؤدي ذلك إلى تشريد داخلي واسع النطاق، وتدفق جحافل اللاجئين عبر الحدود. وتقضي ولاية المقرر الخاص بموجب النظر في تلك الادعاءات بأسلوب غير متحيز وموضوعي، وهذا ما شرع في تطبيقه المقرر الخاص. وهذه عملية دقيقة للغاية ويعتزم المقرر الخاص متابعتها أثناء بعثته المقبلة للحصول تدريجيا على وصف فعلي وموثوق لحالة حقوق الإنسان في تلك المناطق.

٩٩- ولقد دمرت هذه النزاعات حياة مئات الآلاف من الناس في جميع أرجاء ميانمار منذ مدة طويلة للغاية من الزمن. ويقدر عدد اللاجئين الذين يعيشون الآن في البلدان المجاورة بزهاء ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وقد يعبر إلى تايلند عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ ملتمس لجوء جديد شهريا، ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع. ويحصل بعض اللاجئين على المأوى والحماية بصفة مؤقتة. ويعيش اللاجئون الآخرون خارج المخيمات وبدون مساعدة ويضطرون إلى البحث عن سبل العيش كلاجئين بصورة غير مشروعة، مع ما يترتب على ذلك من خطر التعرض للاستغلال أو الاتجار أو العودة القسرية إلى ميانمار.

١٠٠- وتفيد التقارير بأن أغلبية ملتمسي اللجوء القادمين إلى تايلند هم من الذين عاشوا لفترة معينة من الزمن كمشردين داخليا. ولم يأذن مجلس الدولة للسلم والتنمية حتى الآن بإجراء رصد مستقل للأشخاص المشردين داخليا أو بتقديم مساعدة مستقلة لهم، لذا فإن التحقق من عددهم أمر صعب للغاية في ميانمار. وتفيد التقديرات غير الرسمية بأن عدد الأشخاص المشردين داخليا في ميانمار يتراوح الآن بين ٦٠٠ ٠٠٠ ومليون نسمة، وأن قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من بينهم موجودون في ولاية شان الشمالية الشرقية، بينما يوجد عدد يتراوح بين ١٠٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في ولاية كاين، وعدد يتراوح بين ٦٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ شخص في ولاية راخين الشمالية.

١٠١- ويجب أن يسمح للاجئين بالعودة إلى ميانمار فور ما تتوافر فيها العوامل الموضوعية والضمانات الموثوقة اللازمة لعودتهم الطوعية والأمنة والكرامة إلى الوطن. ويعتقد المقرر الخاص بأن لميانمار وللبلدان المجاورة مصلحة واضحة في تسوية مسألة عدم الأمان السائد على حدودها المشتركة، مع ما يتصل بذلك من مسائل عبر وطنية

تتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين وبالاتجار واستغلال الموارد الطبيعية. كما أن تسوية هذه المسائل بالوسائل السلمية تخدم أيضا مصالح رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومصالح المنطقة ككل.

جيم - الجنود الأطفال

١٠٢- ويعتقد المقرر الخاص بأن مسألة تجنيد الأطفال طوعا و/أو قسرا في القوات المسلحة ومختلف سبل استخدامهم في تلك القوات يجب أن تثبت ببراهين وقائية قائمة على أدلة تستمد من المصدر مباشرة. وتشير التقارير التي تلقاها إلى أن جل ما يعرف حاليا عن هذه المسألة غير قائم فيما يبدو على أساس وقائعي متين يثبت صحة ما يعتبر أنه ظاهرة ونمط واسع الانتشار. ويجب، لطرح المسألة بصورة مقنعة، إجراء بحث دقيق والسعي لجمع المستندات وإقرار الوقائع والتحقق منها، وهذا ما ينوي المقرر الخاص القيام به في بعثاته المقبلة لتقصي الحقائق.

دال - العنف ضد المرأة

١٠٣- أثار المقرر الخاص مسألة العنف ضد المرأة خلال الاجتماع الذي عقده مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار، وهي آلية وطنية أنشئت لتعنى بشؤون المرأة. ويتضح من البيانات التي أطلع عليها هناك ومن المعلومات ذات الصلة التي وردت إليه أن حكومة ميانمار تعترف بوجود أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة في ميانمار، ولكن لا تتوافر لها بيانات دقيقة تسمح بتحديد الوضع بصورة شاملة في جميع أرجاء البلد.

١٠٤- وأبلغ المقرر الخاص بأن المعلومات المحدودة التي أمكن جمعها من المستشفيات والسلطة القضائية وإدارات الشرطة تبين أن العنف ضد المرأة في ميانمار يأخذ شكلين هما: العنف المتري والعنف المجتمعي، والأول أكثر انتشارا من الثاني. وقامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار بإجراء دراسة استقصائية شاملة عن العنف المتري (الزوجي) في عام ١٩٩٧ كخطوة أولى لمعالجة هذه المسألة. وأجريت في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ دراسة استقصائية في مقاطعة يانغون، وأنجزت دراسات أخرى في عام ١٩٩٩ في مقاطعات ماندالاي، ومغوي وتانينثري وفي ولاية شان. وأنجزت، بعد ذلك، دراسات استقصائية في كافة الولايات والمقاطعات المتبقية، ولكن لم تصغ الاستنتاجات المتوصل إليها في شكل نهائي على الصعيد الوطني حتى الآن. وتبين الاستنتاجات الأولية التي أسفر عنها البحث أن العنف معنوي أكثر منه جسدي في إطار المنزل. وتفيد التقارير بأن الفقر والإدمان على الكحول وعدم التفاهم مع والدي الزوج والزنى هي الأسباب الرئيسية المؤدية إلى العنف. وأغلبية الضحايا لا يطلبن مساعدة من أحد بسبب العار الذي سيوصمن به على الصعيد الاجتماعي عندما تفضح شؤونهن الشخصية. ويطلب بعضهن المساعدة من الأهل بينما تطلب قلة قليلة فقط المساعدة من أعيان المجتمع أو من الجيران.

١٠٥- وأبلغ المقرر الخاص بأنه تم، متابعة للدراسة الاستقصائية، إنشاء أكثر من ٢٤ مركزا للاستشارة في البلد لتوفير المساعدة والدعم لضحايا العنف المتزلي. وقامت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار بإنشاء لجنة كلفتها باستلام الرسائل الواردة بشأن حالات العنف ضد المرأة. واستلمت تلك اللجنة ٢٠٣٤ شكوى في عام ٢٠٠٠، أحالتها إلى الإدارات المعنية.

١٠٦- وتنظر اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار إلى الاتجار على أنه شكل من أشكال العنف الممارس ضد المرأة، وقد تم إنشاء فرقة عمل وطنية خاصة مؤلفة من ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتناول هذا المشكل. وركزت هذه الفرقة بصفة رئيسية حتى الآن على الوقاية وتعزيز التعليم وتوليد الدخل. وتم بإشراف وزارة النهوض بالمناطق الحدودية وشؤون الأعراق الوطنية إنشاء ثمانية مراكز لتوفير التدريب المهني للبنات والنساء كتدبير يفيد في معالجة أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الاتجار. وكانت الجهود المبذولة لإعادة التأهيل/الحماية محدودة لندرة الحالات المبلغ بها في ميانمار وعدم توافر الإمكانيات اللازمة لمتابعتها خارج البلد، وبالتالي، مازال نطاق المشكل مجهولا.

١٠٧- ويرحب المقرر الخاص بالجهود التي تبذلها حكومة ميانمار لمعالجة مسألة العنف ضد المرأة ويشجعها على توسيع نطاق تركيزها ليشمل العنف في المجتمع، ولا سيما في مناطق التراع القائم بين الجيش والمجموعات المسلحة، إذ تفيد التقارير الواردة بأن أشنع أشكال العنف ضد المرأة تقع في تلك المناطق.

هاء- المعونة الإنسانية

١٠٨- لاحظ المقرر الخاص في تقريره المرحلي وبيانه المقدمين إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وجود وضع إنساني معقد في ميانمار يهدد بالتفاقم إذا لم تتناوله كافة الجهات المعنية بصورة سريعة وملائمة. ومن بين المجالات التي تحتاج إلى أكبر قدر من العناية، وضع المجموعات الضعيفة التي تشمل الفقراء والأطفال والنساء والأقليات الإثنية ومن بينهم، بشكل خاص، أولئك الذين أصبحوا مشردين داخليا في مناطق التراع القائم بين الجيش والمجموعات المسلحة.

١٠٩- ويرى المقرر الخاص أن الوسائل البشرية والتقنية والمالية اللازمة لمعالجة الوضع بصورة فعالة متوافرة فعلا الصعید الداخلي و/أو على الصعید الدولي. وعندما فرضت العقوبات الدولية تقلصت المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وأصبحت الأمم المتحدة أهم مصدر يقدم المعونة التي هي في الغالب معونة إنسانية. وتوصل في الوقت الحاضر ٦٨ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق وكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد^(١). ويعرب المقرر الخاص عن تأييده، في هذا الصدد، للنداء الذي وجهه فريق الأمم المتحدة القطري طالبا زيادة المساعدة

الإثائية الرسمية المقدمة إلى ميانمار عن طريق منظومة الأمم المتحدة وطالبا كذلك أن تتبع هيئات إقرار السياسات التابعة لوكالات الأمم المتحدة (كالمجالس التنفيذية/الإدارية) نهجا أكثر تماسكا إزاء المساعدة المقدمة إلى ميانمار.

١١٠- ويدرك المقرر الخاص أنه يجب، لمعالجة الوضع الإنساني معالجة أفضل، أن تتعاون الحكومة مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية على تخطيط المساعدة الإنسانية الدولية وإدارتها. كما يجب الحصول على بيانات موثوقة والنظر في الجوانب الميدانية للمساعدة الإنسانية. ولقد اقترح البعض إنشاء هيئة استشارية دولية كوسيلة يمكن أن تساعد على ضمان تسليم المساعدة الإنسانية بأمان.

١١١- وكانت إحدى الإمكانات المقترحة تتمثل في إنشاء لجنة فنية مختلطة برعاية نظام التنسيق في الأمم المتحدة وتكليفها بدور رصد وتقييم المساعدة المقدمة إلى ميانمار. وقد تكون مثل هذه اللجنة عنصرا من عناصر عملية بناء الثقة التي شرع فيها من خلال الحوار القائم بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبموجبه يتم الربط بين السلم الوطني/التشجيع على المصالحة والاستشارة السياسية ومساهمة الجهات المعنية الرئيسية، أي: الحكومة، والمعارضة الديمقراطية، والمجموعات الإثنية، والمنظمات غير الحكومية، والنساء. ويمكن لتلك اللجنة أن توجد في الوقت نفسه ظروفًا مؤاتية تشجع على تقديم المساعدة الدولية إلى البلد. وقد يكون برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي يشرف عليه فريق الأمم المتحدة القطري نقطة انطلاق ممكنة.

١١٢- ويرحب المقرر الخاص بجهود المساعدة القيمة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل مع أضعف فئات الناس في ميانمار وتشرف على المساعدة التي تقدمها وترصدها على أتم وجه. والواقع أن قدرة هذه المنظمات على العمل في الوقت الحاضر أكبر بكثير من حجم المعونة التي يتم توصيلها عن طريقها. ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في ميانمار ٢٩ منظمة، ١٦ منها متعاقدة من الباطن مع وكالات الأمم المتحدة. ولقد ازدادت المساعدة المقدمة من تلك المنظمات من ٤,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠^(١٧). وتقدم هذه المنظمات خدمات مباشرة، كتوفير الغذاء، والرعاية الصحية، والمأوى و/أو الدعم للمشاريع الإثائية التي تساعد على بناء القدرات المحلية.

١١٣- والمقرر الخاص مقتنع بأن الوضع الإنساني يوجب تشجيع المنظمات غير الحكومية الدولية على زيادة أنشطتها. ويجب، للتمكن من تحقيق هذا الهدف، أن تواصل الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين حكومة ميانمار والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في البلد. ويعرب المقرر الخاص عن قلقه، في هذا الصدد، إزاء التدابير التقييدية المتخذة مؤخرا بشأن العمليات التي تضطلع بها تلك المنظمات. وأفادت التقارير بوقوع حادثين منفصلين في شهر حزيران/يونيه الماضي أديا إلى اعتقال بعض موظفي المنظمات غير الحكومية لفترة وجيزة من الزمن. ووجهت إدارة الصحة في شهر تموز/يوليه الماضي تعليمات إلى جميع المنظمات غير الحكومية العاملة معها تفيد بأنه

يجب كلما أرادت القيام بزيارة ميدانية أن يكون ممثلوها مصحوبين بموظفين من الإدارة. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ما عاد يحق للموظفين الأجانب وأفراد أسرهم الحصول على تأشيرات دخول مجانية، كما أصبحت تواجه صعوبات في استيراد المركبات وفي شرائها وتسجيلها. وما عاد يسمح للمنظمات غير الحكومية خلال الشهرين أو الثلاثة الماضية بأن يكون في ملاكها أكثر من ثلاثة موظفين معنيين بالأنشطة التربوية. ويشدد المقرر الخاص على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها إيجاد بيئة مؤاتية لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية، ويعرب عن أمله في أن تلغى تلك القيود عما قريب. فمن مصلحة مجلس الدولة للسلم والتنمية تماما أن يبين للمجتمع الدولي أن تلك المنظمات تعمل فعلا بحرية في إطار قوانين البلد، فتيسر بالتالي حصولها على التمويل وتسهم في التخفيف من المعاناة الإنسانية الحالية.

رابعا - ملاحظات ختامية

١١٤ - لا يستهين المقرر الخاص بمشاشة التقدم المحرز وبما قد يعيقه أحيانا من عوامل عديدة متوافرة في الأوضاع الراهنة. وهو، إذ يعترف بأن تعقد الوضع السائد في ميانمار يتطلب شيئا من الصبر، يرى أن عملية بناء الثقة التي بدأت بالفعل قبل عام واحد تسير في نظر العديد من المراقبين بخطى بطيئة في الواقع. ولا شك في أن الأوضاع السياسية في البلد تتحسن تدريجيا وأنه بدأت تبرز إلى حد ما أسس تفاهم متبادل بين مجلس الدولة للسلم والتنمية، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ويؤمل نتيجة هذه الإشارات الإيجابية بالذات، أن تعقب عملية بناء الثقة خطوات أجراً تقود المبادرات السياسية المتخذة قبل سنة إلى المرحلة التالية.

١١٥ - ومن المهم أن يواصل مجلس الدولة للسلم والتنمية العملية السياسية الحالية. ويلاحظ المقرر الخاص في هذا الصدد ما يلي:

(أ) يجب أن تعزز قدرات الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بما يسمح بمنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان وبرصدها ومساءلة موظفي الدولة المتورطين في تلك الانتهاكات؛

(ب) ويجب الإسراع أكثر في الإفراج التام وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين. فنظرا إلى البطء الكبير المسجل في عمليات الإفراج ووفرة عدد السجناء السياسيين الذين ما زالوا في السجن، لا بد من إيجاد سبل تساعد على التعجيل بتلك العمليات؛

(ج) ومن الضروري أن تفسح الحكومة مجالا أوسع للمجتمع المدني والأحزاب السياسية والقوميات الإثنية لكي تنشط فيه، وذلك بإيجاد الظروف المؤاتية التي تمكنها من ممارسة الحريات السياسية الأساسية ممارسة كاملة. ويجب على الحكومة أن تنظر في إمكانية تنقيح القوانين الحالية الخاصة بتنظيم الأحزاب السياسية لوضع شروط غير تمييزية تسمح بممارسة الحق في حرية تكوين جمعيات سياسية مع آخرين. وتبين التجارب التي خاضتها بلدان أخرى مرت بمراحل انتقالية أن الانتقال إلى نظام سياسي آخر قد يفضي إلى استمرار العديد من الممارسات الاستغلالية وغير الديمقراطية، بل وقد يؤدي إلى درجة عالية من العنف ما لم يتم التدرج فعليا إلى إقرار حكم

القانون وإقامة مؤسسات نزيهة^(١٨). ولا يستطيع شعب ميانمار أن ينتظر أن تبدأ عملية الديمقراطية ليعيد بناء وتدعيم منظمات المجتمع المدني. وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي ألا ينتظر نهاية العملية الانتقالية لدعم المشاريع المستقلة التي يمكن أن تسهم في تنشيط المجتمع المدني. وبناء عليه، يتسم ضمان حرية العمل للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بأهمية أكبر اليوم من أي وقت مضى.

(د) ويجب على الحكومة أن تجد الظروف المؤاتية لتطبيق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء تطبيقاً عادلاً، وأن تعالج في الوقت نفسه مشاكل الفئات الضعيفة من السجناء، كالمرضى، والأحداث، والنساء، ولاسيما النساء اللواتي لديهن أطفال والحوامل؛

(هـ) ويجب تخصيص موارد إضافية لإصلاح قطاع التعليم، ولاسيما التعليم العالي، وتوجيه الاستثمارات توجيهها أفضل لمعالجة مجالات حساسة مثل تدريب المدرسين وتعزيز القاعدة المادية للجامعات والمعاهد بالتساوي؛

(و) وتعتبر التعبئة الاجتماعية والدعاية الواسعة القاعدة من الأمور الضرورية لاتخاذ إجراء وقائي وعلاجي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ ويجب أن يتم ذلك في إطار حملة وطنية شاملة ومستديمة تترأسها السلطات على أرفع المستويات بدعم دولي ملائم؛

(ز) وسيتحسن وضع حقوق الإنسان في ميانمار إذا تم توسيع نطاق الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة ليشمل العنف في المجتمع، ولاسيما في مناطق النزاع القائم بين الجيش والمجموعات المسلحة، إذ تفيد التقارير الواردة بأن أشنع أشكال العنف ضد المرأة تقع في تلك المناطق.

(ح) ويجب على الحكومة، وقواتها المسلحة، ومجموعات المعارضة المسلحة، أن تتوخى أقصى قدر من ضبط النفس وأن تراعي أحكام القانون الإنساني الدولي المتصلة بحماية المدنيين والسجناء، وأن تنظر في أساليب بديلة لتسوية خلافاتها، ولاسيما عن طريق الحوار السياسي؛

(ط) ولا بد لمعالجة الوضع الإنساني بصورة أفضل من أن تتعاون الحكومة على نحو وثيق مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية على تخطيط المساعدة الإنسانية الدولية وإدارتها؛

(ي) ولقد آن الأوان لمباشرة حوار حقيقي مع زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وكافة الأحزاب السياسية الأخرى والقوميات الإثنية إذا كانت الحكومة جادة في تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الديمقراطية. وما من شيء يمكن أن يخدم ميانمار، في هذا الصدد، أكثر من بناء الديمقراطية من خلال عملية شاملة ومسؤولة وعادلة.

الحواشي

- (١) أنشئت اللجنة الممثلة لبرلمان الشعب من قبل ممثلي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأحزاب القوميات الإثنية المنتخبة في انتخابات عام ١٩٩٠.
- (٢) تعذر على المقرر الخاص أن يتبين ما إذا كانت عمليات شطب التسجيل قد أجريت طبقاً للقانون.
- (٣) من بين هذه القوانين قانون أحكام الطوارئ (١٩٥٠)، وقانون تسجيل الآلات الطابعة وآلات النشر (١٩٦٢)، وقانون الأسرار الرسمية (١٩٤٨)، والأمر ٨٨/٨ (١٩٨٨) الصادر عن مجلس الدولة لإعادة إحلال القانون والنظام، والأمر ٩٦/٥ (١٩٩٦) الصادر عن المجلس المذكور، وقانون التلفزة والفيديو (١٩٩٦)، وقانون علم الحاسوب (١٩٩٦).
- (٤) بدأت الأخبار المتعلقة بعمليات الإفراج عن السجناء السياسيين تعلن رسمياً لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. بيد أن المقرر الخاص لا يعرف لماذا يبدو هذا الإعلان موجهاً لجمهور خارج ميانمار، إذ يدرك أن وسائط الإعلام الرسمية لم تشر إلى أي من عمليات الإفراج تلك.
- (٥) على سبيل المثال، أبلغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ عما مجموعه ١٤ عملية إفراج (٥ عمليات تصادفت مع زيارة المقرر الخاص، وسبققتها عملية واحدة وتبعتها ٨ عمليات أخرى)؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر، حدثت ٨ عمليات إفراج أخرى (تناولت جميعها أعضاء في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية).
- (٦) يحكم نظام السجون "كتيب قواعد إدارة وتدابير السجون في بورما، الجزء الأول"، لعام ١٨٩٤.
- (٧) حدد الطعام اليومي للعاملين وللسجناء في المعسكرات بموجب تعليمات صدرت في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٨ وتنص على وجوب أن يحصل السجناء كل يوم على أونصة واحدة من عجينة السمك، و ١٠ أونصات من الخضار، وأونصة واحدة من زيت الطبخ، و ٤ أونصات من الحبوب، و ٤ أونصات من اللحم مرتين في الأسبوع.
- (٨) وفقاً لـ "تعليمات توفير الطعام للسجناء في المعسكرات ومشاريع بناء الدولة" الصادرة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١، أصبحت للسجناء في المعسكرات جارية يومية جديدة من الأرز قدرها ٢٨ أونصة، بعد أن كانت ٢٦ أونصة.

الحواشي (تابع)

(٩) يبدو أن المكافأة تختلف باختلاف نوع المعسكرات. وحسب الإشعار رقم ٩٨/١ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، ينبغي أن يوزع على الشغيلة ٥٠ في المائة من صافي الربح المجني من "معسكرات الإنتاج الزراعي للحياة الجديدة".

(١٠) Developments concerning the question of the observance by the Government of Myanmar of the Forced Labour Convention (No. 29): report of the High-Level Team (GB.282/4), ILO Governing Body, 282nd Session, Geneva, November 2001.

(١١) تفيد التقارير بأن السياسة الحكومية تشجع التعليم عن بعد لتبقي الطلاب مشتتين.

(١٢) أنشئت الرابطة برعاية الجنرال ثان شوي في عام ١٩٩٣. وهي تتألف من فرعين، فرع يضم ٩ ملايين من صغار الأعضاء (١٠-١٨ عاما من العمر)، وفرع يضم كبار الأعضاء (فوق سن ١٨ عاما من العمر). وقيل للمقرر الخاص إن أهم أنشطة الرابطة هو نشاط "التوعية" الذي يشمل تنظيم دورات تدريبية في مواضيع معينة (مثل الرعاية الاجتماعية، وثقافة ميانمار، والعلاقات الخارجية، إلخ..). وثمة نشاط آخر هام وهو المشاركة في مشاريع "بناء الأمة". وقيل إن المشاركة في هذه الأنشطة طوعية. وتتم الرابطة بصورة رئيسية بشؤون الرعاية الاجتماعية ولكن الجنرال ماونغ آيه أشار إليها في عام ١٩٩٧ قائلا إنها "قوة مساعدة للدفاع الوطني".

(١٣) Asian Development Bank, Economic Update. Myanmar, November 2001, p. 7.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٥) تفيد التقارير بأن بعض المجموعات المشتركة في اتفاق وقف إطلاق النار تزرع الخشخاش أيضا.

(١٦) Asian Development Bank، المرجع المذكور، الصفحة ٨.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) International Crisis Group, Myanmar: The Role of Civil Society, 6 December 2001, Asia Report No. 27, p. 28.

المرفق الأول

برنامج بعثة المقرر الخاص لتقصي الحقائق

الثلاثاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ١١/٣٥ الوصول إلى يانغون وترحيب السفير أو وين مرا، المدير العام لإدارة المنظمات الدولية والاقتصاد في وزارة الشؤون الخارجية، للبعثة
- ١٢/٣٠ جلسة إعلام مع منسق الأمم المتحدة المقيم
- ١٤/٠٠ زيارة لمعالي وزير الشؤون الخارجية، السيد أو وين أونغ،
- ١٦/٠٠ زيارة لمعالي وزير الداخلية، العقيد تين هلاينغ
- ١٧/١٥ اجتماع مع رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية
- ١٩/٠٠ عشاء يقيمه السفير أو وين مرا

الأربعاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ٠٩/٣٠ زيارة لمعالي رئيس القضاة، السيد أو أونغ تو
- ١٠/٣٠ زيارة لمعالي النائب العام، السيد أو ثا تون
- ١١/٣٠ زيارة لمعالي وزير التربية، السيد أو ثا أونغ
- ١٤/٠٠ زيارة لمعالي وزير الصحة، اللواء كيت ساين
- ١٥/٣٠ زيارة لمعالي وزير العمل، السيد أو تين وين
- ١٧/٠٠ اجتماع مع مدير السجلات الوطنية، داو خين خين تون
- ١٨/١٥ اجتماع مع مختلف أعضاء السلك الدبلوماسي (ممثلو بنغلاديش، ونيبال، وسري لانكا، والهند، والصين، ومصر، والاتحاد الروسي، ويوغوسلافيا وأستراليا)
- ١٩/٣٠ اجتماع مع مجتمع الأعمال

الخميس ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ٠٨/٣٠ اجتماع مع دبلوماسيين من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ممثلو بروني دار السلام، وكمبوديا وإندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند، وفيت نام)
- ١٠/٠٠ اجتماع مع أعضاء اللجان الفرعية التابعة للجنة حقوق الإنسان (برئاسة معالي نائب وزير الشؤون الخارجية، السيد أو خين ماونغ وين)
- ١١/٣٠ اجتماع مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار (الدكتورة داو خين وين شوي، والدكتورة داو ماي ماي يي، وأعضاء باللجنة)
- ١٢/٤٥ جلسة إعلام مع فريق الأمم المتحدة القطري (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- ١٤/٠٠ اجتماع مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية
- ١٥/٠٠ اجتماع مع سفير المملكة المتحدة
- ١٦/٠٠ زيارة مجاملة لمعالي الأمين الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية، الفريق خين نيونت).
- ٢٠/٠٠ اجتماع مع دبلوماسيين من بلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ممثلو فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة)

الجمعة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ٠٩/٠٠ اجتماع/حلقة دراسية مع السيد داو ني ني ميينت، المدير العام لإدارة الأبحاث التاريخية، والسيد أو ثاو كاونغ، والدكتور تو أونغ تشين، في جامعة يانغون، يلي ذلك اجتماع مع المعلمين والطلاب
- ١٠/٣٠ اجتماع مع السيد أو ميو ميينت، المدير العام لإدارة الشؤون الدينية في وزارة الشؤون الدينية
- ١١/٣٠ اجتماع مع الدكتور هلا بي، رئيس الجامعة الدولية لإرسالية ثيرافادا البوذية، والأستاذ أو سات تون همتا وين، والسيد بامو سايدادو من نفس الجامعة

- ١٣/٠٠ اجتماع مع السفير أو وين مرا
- ١٦/٠٠ اجتماع في مقر الرابطة الوندوية للتضامن والتنمية (معالي وزير التربية، السيد أو ثان أونغ)
- ١٧/٠٠ اجتماع مع ممثلي عدد من المجموعات الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار
- ١٨/٠٠ اجتماع مع ممثلي أحزاب القوميات الإثنية الأعضاء في اللجنة الممثلة لبرلمان الشعب

السبت ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ٠٦/٠٠ الوصول إلى لاشيو
- ١٠/١٠ اجتماع مع قائد قيادة المنطقة الشمالية الشرقية، السيد ثيها ثور تين أونغ ميينت وو
- ١٢/٠٠ زيارة لسجن لاشيو
- ١٥/٣٠ التوجه بالهليكوبتر إلى مناطق وا للالتقاء بزعماء الوا وزيارة نامتيت (أو أيرون إيكيه، أو لي سي أو، بلين كا، شاو ني زي ياو، هو باو أو شان)

مساء العودة إلى لا شيو

الأحد ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ٠٨/٠٠ مغادرة لاشيو لزيارة مدينة موس الحدودية بالهليكوبتر (العقيد ميينت ثاين)
- ١٣/٠٠ العودة إلى لاشيو بالهليكوبتر
- بعد الظهر زيارة لمعسكر العمل هتون بو

الاثنين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

- ٠٨/٠٠ الوصول إلى ماندالاي
- ١٠/٠٠ اجتماع مع قائد القيادة المركزية، اللواء يي ميينت
- ١٢/٠٠ اجتماع مع المكتب الفرعي للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ما ندلاي

الثلاثاء ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

صباحا الوصول إلى ساغايونغ؛ زيارة جامعة النهوض بالأعراف الوطنية

بعد الظهر زيارة للسجن المركزي في ماندالاي

الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

٠٨/٠٠ العودة إلى يانغون

١٣/٠٠ اجتماع مع منسق الأمم المتحدة المقيم

١٦/٠٠ اجتماع مع معالي وزير الخارجية، السيد أو وين أونغ

١٧/٠٠ اجتماع مع الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، السيد داو أونغ سان سوو كيي، وكبار أعضاء الرابطة

١٩/٠٠ اجتماع مع معالي نائب وزير الخارجية، السيد أو خين ماونغ وين

١٩/٥٠ مغادرة المقرر الخاص

الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

عمل الفريق في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجمعة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

١١/٠٠ اجتماع فريق البعثة مع اللجنة التنفيذية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في مقر الرابطة

١٥/٠٠ اجتماع فريق البعثة مع المنظمات غير الحكومية الدولية ورئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية

السبت ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

١٧/٠٠ اجتماع فريق البعثة بمنسق الأمم المتحدة المقيم

١٩/٥٠ مغادرة الفريق

المرفق الثاني

الحالات الإنسانية

١- **ميينت ماونغ ماونغ**، ذكر، ناهز الثلاثين من العمر؛ أفادت التقارير بأنه معتقل في سجن ماندالاي المركزي؛ وقيل إنه نقل في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى مستشفى قريب من السجن بعد أن أصيب بشلل في الساقين.

٢- **أو تون أونغ كياو**، معلم ناهز الخمسين من العمر؛ اعتقل وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات في عام ١٩٩٠؛ وأصيب بالسل في السجن وأفرج عنه في عام ١٩٩٤ ولكن أوقف من جديد عندما كان يعالج من مرض السل في المستشفى، وحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات لحيازته كتابا ألفه مؤلف أجنبي عن موضوع الانتقال من نظام سياسي استبدادي إلى نظام سياسي ديمقراطي؛ وقام المقرر الخاص بزيارته في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ومازال الشخص يعاني من أمراض مزمنة في الرئتين ومن نوبات متكررة ترتفع فيها حرارته.

٣- **أو أيه ثا أونغ** - أمين اللجنة الممثلة لبرلمان الشعب والتي تمثل أربعة أحزاب تابعة للقوميات الإثنية؛ أفادت التقارير بأنه أوقف وصدرت عليه ثلاثة أحكام بالسجن لمدة سبع سنوات بثلاث قم منفصلة (السجن لمدة ٢١ سنة) وأنه اعتقل في سجن إنساين؛ وأفادت التقارير بأنه مصاب بمرض عضال وأنه معتقل في الجناح المخصص للسجناء في مستشفى يانغون العام.

٤- **أو وين تين**، ذكر يبلغ من العمر ٧١ عاما، هو صحفي ومؤلف معروف، وعضو اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهو العضو الوحيد الذي ما زال معتقلا من بين كبار أعضاء هذه الرابطة؛ ولقد احتجز منذ عام ١٩٨٩ في سجن إنساين حيث ينفذ ما صدر عليه من أحكام بالسجن لمدة تبلغ في المجموع ٢٠ عاما؛ وأفادت التقارير بأنه يعاني من مشاكل صحية كبيرة تعود إلى سنه والمعاملة التي يعامل بها والظروف التي يعيش فيها في السجن.

٥- **باو أو تون**، رئيس اتحاد النقابات الطلابية لعموم بورما؛ أُلقي القبض عليه في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٩ فيما يتصل بأنشطة اتحاد الطلبة؛ واعتقل في سيتويه بولاية راخين، وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة، وخفف الحكم إلى ١٠ سنوات في عام ١٩٩٣؛ وأنهى فترة السجن في شهر آذار/مارس ١٩٩٩؛ وتثير أوضاعه الصحية البدنية والعقلية قلقا كبيرا.

٦- **خين ماونغ يي** (المعروف بتين أيه) عضو اللجنة المركزية التنفيذية لاتحاد النقابات الطلابية لعموم بورما، تفيد التقارير بأنه أُلقي القبض عليه في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ لارتباطاته المزعومة بالحزب الشيوعي البورمي

السابق؛ وقد صدر عليه حكم بالسجن لمدة ٢٠ عاما في سجن ماندالاي، وتم تخفيف العقوبة في عام ١٩٩٣ إلى ١٠ سنوات؛ وانتهت مدة حكمه في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩.

٧- **هتوي ميينت**، ناهز ال ٧٢ من العمر، ولقد أفادت التقارير بأنه عضو في الحزب الديمقراطي ومعتقل في سجن إنساين منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥ لقيامه، كما قيل، بتوزيع منشورات سياسية تنتقد الحكومة؛ وقيل إن وضعه الصحي سيء.

٨- **خين ما ثان (نغي ما ما ثان)**، أنشى تناهز ال ٦٤ من العمر؛ تم إلقاء القبض عليها في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧ وحكم عليها بالسجن لمدة ١٠ سنوات بتهمة الخيانة العظمى وانتهاك قانون الجمعيات غير المشروعة كما زعم؛ محتجزة في سجن إنساين؛ وتدعو سنه المتقدمة والظروف التي تعيش فيها في السجن إلى القلق.

٩- **ناي نغوي ثاين**، ذكر، يناهز ال ٧٦ من العمر، أوقف للمرة الثالثة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (أوقف من قبل في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤) نتيجة تأييده المزعوم للجنة الممثلة لبرلمان الشعب وحكم عليه بالسجن لمدة ١٤ عاما، وهو ينفذ الحكم في سجن إنساين؛ أما سنه المتقدمة والظروف الرديئة التي يعيش فيها في السجن فهي مثيرة للقلق.

١٠- **شان شاونغ**، ذكر يناهز ال ٧٢ من العمر ويمتلك مقهى ولقد تم إلقاء القبض عليه في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بتهمة الاستماع إلى برنامج صوت أمريكا الأجنبي بصوت عال في مقهاه، فحكم عليه بالسجن لمدة سنتين وهو ينفذ الحكم الآن في سجن ثايت.

١١- **ثاين دان (أو طان)**، ذكر، يناهز السبعين من العمر، ناشر وعضو في اللجنة التنفيذية للرابطة الوطنية من أجل التنمية، أُلقي القبض عليه في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ للتعبير سلميا عن آرائه السياسية فحكم عليه بالسجن لمدة ١٧ عاما، وخفف الحكم إلى ١٠ سنوات في عام ١٩٩٣، وهو معتقل في سجن ثايت.

١٢- **الدكتور زاو مين**، ذكر، يبلغ ال ٤٢ من العمر، وهو طبيب أُلقي القبض عليه في عام ١٩٨٩ بتهمة الاتصال بمنظمات سياسية غير قانونية كما ادعي، فحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما وخفف الحكم إلى ١٠ سنوات في عام ١٩٩٣. وهو ينفذ الحكم الآن في سجن ماندالاي المركزي؛ ولقد قام المقرر الخاص بزيارته والتحدث إليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ وبدا وكأنه مشوش نفسيا من جراء توقيفه واعتقاله.

المرفق الثالث

الأشخاص الذين أفادت التقارير بأنه حكم عليهم بالسجن بتهمة
إبلاغ الأمم المتحدة بمعلومات تتصل بحقوق الإنسان أو محاولة إبلاغها
أو الإعراب عن نية إبلاغها أو الاشتباه في أنهم أبلغوها بهذه المعلومات

ألف - الأشخاص الذين زعم أنهم معتقلون فيما يتصل بالزيارة التي
قام بها المقرر الخاص السابق، السيد ي. يوكوتا، إلى ميانمار

اعتقل هؤلاء الأشخاص في شهر آب/أغسطس ١٩٩٤؛ وأفادت التقارير بأنهم مازالوا معتقلين في سجن
ميتكينا بولاية كاشين. وتشمل التهم الموجهة إليهم، على حد ما قيل، إبلاغ المقرر الخاص، السيد ي. يوكوتا،
أو محاولة إبلاغه بمعلومات ذات صلة بزيارته (أفادت التقارير بأنه تم الإفراج في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١ عن السيدة
سان سان نويه التي أُلقي القبض عليها في نفس الوقت):

١ - حين زاو وين (المعروف بكيلفين)

٢ - ساين هلا وو

٣ - حين ماونغ شويه

باء - أشخاص آخرون تفيد التقارير بأنه حكم عليهم بعقوبات إضافية
بتهمة إبلاغ الأمم المتحدة بمعلومات تتصل بحقوق الإنسان أو محاولة
إبلاغها أو الإعراب عن نية إبلاغها بهذه المعلومات:

١ - باو ميو ثاين، من مواليد عام ١٩٥٤، وهو موظف فني زراعي، أُلقي القبض عليه في عام ١٩٩٠ وحكم
عليه بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة الاتصال بأعضاء المعارضة في المنفى؛ وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات
إضافية بتهمة التوقيع على رسالة عن أوضاع السجن كان من المزمع توجيهها إلى الأمم المتحدة؛ وهو معتقل في
سجن باثاين.

٢ - الدكتور زاو ميينت ماونغ، المعروف بالدكتور ميينت أونغ، من مواليد عام ١٩٥١، وهو طبيب وعضو
منتخب في البرلمان يمثل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ أُلقي القبض عليه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٩٠ وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات لاشتراكه المزعوم في مناقشات حول تشكيل حكومة موازية في
ماندالاي؛ وكان بين مجموعة من السجناء المعتقلين في سجن إينساين الذين حكم عليهم بالسجن لمدة إضافية (سبع
سنوات) لتوجيههم، كما زعم، رسالة إلى المقرر الخاص بشأن أوضاع السجن؛ وهو معتقل في سجن ميتكينا.

٣- **كياو مين يو (المعروف بجيمي)**، طالب فيزياء، أفادت التقارير بأنه أُلقي القبض عليه في ١٩٨٩/١٩٨٨ لاضطلاله بأنشطة سياسية سلمية وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما (تم تخفيف العقوبة إلى ١٠ سنوات في عام ١٩٩٣)؛ وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات إضافية في عام ١٩٩٦ لاشتراكه، كما زعم، في خطط لنشر أخبار إذاعات أجنبية في سجن إنساين والاتصال بلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإطلاعها على أوضاع السجن؛ وهو معتقل في سجن ثراوا دي.

٤- **هلا تو أونغ**، اعتقل في عام ١٩٩٦ وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات لقيامه، كما زعم، بـ "ترويج معلومات زائفة للإخلال بالسلم والهدوء". وأفادت التقارير بأن التهم الموجهة إليه شملت تسجيل فيلم فيديو عن المشاكل المتصلة بإنتاج الأرز كان يعتزم إرساله إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ وقد أفادت التقارير بأنه يعاني من مشاكل صحية كبيرة؛ وهو معتقل في سجن مييتكيينا.

٥- **كان شاين**، مزارع يعمل في زراعة الأرز، أُلقي القبض عليه في عام ١٩٩٦ وقد أفادت التقارير بأنه حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات فيما يتصل بالقضية المشار إليها في رقم ٤ أعلاه؛ وهو معتقل في سجن ثايت.

٦- **بو أيه**، أُلقي القبض عليه في عام ١٩٩٦ وقد أفادت التقارير بأنه حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات فيما يتصل بالقضية المشار إليها في رقم ٤ أعلاه؛ وهو معتقل في سجن ماندا لاي.

٧- **ماونغ (كو ثاين لين)**، طالب أُلقي القبض عليه في عام ١٩٩٦ وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات فيما يتصل بالقضية المشار إليها في رقم ٤ أعلاه؛ وهو معتقل في سجن مييتكيينا.

٨- **كبي بي كياو**، أُلقي القبض عليه في عام ١٩٩٥ وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات لقيامه، كما زعم، بتزيين مجلة تنشر في سجن إنساين برموز تنتقد الحكومة وبالمشاركة في مناقشة بهدف التخطيط لإرسال معلومات عن أوضاع السجن إلى الأمم المتحدة؛ وهو معتقل في مييتكيينا.

٩- **فيو مين ثاين**، أُلقي القبض عليه في عام ١٩٩١ لاضطلاله بأنشطة سياسية وحكم عليه بالسجن لمدة ١٤ عاما؛ وقد أفادت التقارير بأنه صدر عليه حكم إضافي فيما يتصل بالقضية المشار إليها في رقم ٤ أعلاه؛ وهو معتقل في سجن تونغو.

١٠- **ميو مييت مياين**، من مواليد عام ١٩٦٠، وهو ناشر مجلة هجائية (What is happening)، يعتبر أنها "تهدف إلى دفع الناس إلى إساءة فهم الحكومة وقوات الدفاع"؛ أُلقي القبض عليه في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وحكم عليه وعلى أو ساين هلاينغ بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة الاضطلال بأنشطة سياسية كما زعم. وأفادت التقارير بأنه صدر عليه حكم آخر بالسجن لمدة سبع سنوات في عام ١٩٩٦ بتهمة إعداد مجلة في سجن إنساين ومناقشة إرسال معلومات إلى المقرر الخاص؛ وهو معتقل في سجن ثراوا دي.

المرفق الرابع

قائمة بأسماء الأشخاص الذين أجرى المقرر الخاص مقابلة معهم أثناء زيارته للاشيو وماندالاي

أجريت المقابلات مع الأشخاص التالية أسماؤهم بسرية كاملة (أي بدون وجود حارس أو موظف من حراس وموظفي السجن):

معتقلان في سجن لاشيو (أجريت معهما مقابلة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

ثان ساين، ذكر، يبلغ ال ٣٠ من العمر

أيه سويه، أنثى، تبلغ ال ٢٩ من العمر

معتقلان في معسكر عمل هتون بو رقم ١ للذكور (أجريت معهما مقابلة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

ساو غبيي، ذكر، يبلغ ال ٣١ من العمر

سويه ميينت أو، ذكر، يبلغ ال ٢٤ من العمر

معتقلون في سجن ماندالاي المركزي (أجريت مقابلة معهم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

خين مار كيي، أنثى، تبلغ ال ٤٧ من العمر

تون أونغ كياو، ذكر، يناهز ال ٥٠ من العمر

زاو مين، ذكر، يبلغ ال ٤٢ من العمر

سجين مفرج عنه (أجريت مقابلة معه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

أونغ سويه، ذكر أفرج عنه من سجن مييتكينا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١.

- - - - -